



الفصل الخامس

التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

جدول المحتويات

٥٨٨	١. المقدمة
٥٨٩	٢. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة
٥٩٠	٣. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية
٥٩١	- أولاً: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية
٥٩٢	- ثانياً: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات
٥٩٣	- ثالثاً: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي
٥٩٣	- رابعاً: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط
٥٩٦	٤. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعّال
٥٩٦	- تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة
٥٩٨	- خطط المواطن
٥٩٩	- تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك ٢٠٣٠»
٦٠٠	٥. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي
٦٠٠	- أولاً: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات
٦٠٢	- ثانياً: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة
٦٠٣	٦. توطين أهداف التنمية المستدامة
٦٠٤	- التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs)
٦٠٤	- تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات
٦٠٧	٧. توطين العمل المناخي
٦٠٩	٨. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة
٦٠٩	- التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية
٦١٤	- استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك
٦١٥	- التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧
٦١٦	- التعداد الاقتصادي
٦١٦	- مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي
٦٢٠	٩. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية
٦٢٠	- المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»
٦٢١	- المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية
٦٣٣	- أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات
٦٣٨	١٠. الملحق
٦٤١	١١. قائمة المراجع

قائمة الأشكال

٦١١	شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمحافظة، ٢٠٢٤
٦١٢	شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمحافظة، ٢٠٢٤
٦١٤	شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥

قائمة الجداول

٦١٠	جدول ١ مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية
٦١١	جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation



الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

«في إطار تكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع البعد المكاني للتنمية، تضع الدولة المصرية تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوطين التنمية الاقتصادية في صدارة أولوياتها، انطلاقاً من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية هي أساس التنمية الشاملة. ويُرسخ قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ هذا التوجه من خلال إطار تشريعي متكامل للتخطيط على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية، بما يضمن سد الفجوات التنموية وتوجيه الاستثمارات العامة وفق معايير علمية. وفي إطار الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تركز الدولة على تعزيز تنافسية المحافظات وربط توزيع الاستثمارات العامة والخاصة بالمزايا النسبية والتنافسية لكل محافظة، بما يدعم تحقيق نمو شامل ومتوازن وتوليد فرص عمل لائقة ومنتجة. وانطلاقاً من تبني السياسات القائمة على الأدلة، تستند مراحل صنع القرار إلى الدراسات الإحصائية والمؤشرات التنموية مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٤/٢٠٢٥ المزمع الانتهاء منه خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥، والتعدادات الاقتصادية والسكانية المقبلة، إلى جانب تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٥، بما يعزز القدرة على صياغة سياسات أكثر استهدافاً، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وقياس الأثر التنموي. كما يجري تشجيع القطاع الخاص عبر توفير خرائط استثمارية استثمارية محلية، وإتاحة بيئة أكثر جاذبية للشراكة في القطاعات ذات الأولوية، بما يساهم في اغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد على المستويين الإقليمي والدولي».

١. المقدمة

تُولي الدولة المصرية أهمية بالغة لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وتوطين أهداف التنمية المستدامة في جميع المحافظات، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية هو ركيزة أساسية للتنمية الشاملة. ويتسق هذا التوجّه مع ما أكدّه قانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضرورة تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة، من خلال صياغة سياسات تُراعي فروق مستويات ومعدلات التنمية بين الوحدات المحلية المختلفة، وتسهم في سد الفجوات التنموية على المستوى القطاعي والجغرافي. وتنعكس هذه الأولوية أيضاً في رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع في صميم أهدافها تحقيق تنمية محلية متوازنة تُعزز من جودة الحياة، وتكافؤ الفرص، وتكامل الجهود التنموية في مختلف أنحاء الجمهورية.

ويأتي حرص السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية على استعراض الأبعاد المكانيّة للبرامج الإنمائيّة تأكيداً لحق جميع المواطنين في التمتع بحياة كريمة على أسس عادلة تحقق تكافؤ الفرص، وتضمن الاتاحة في كافة المناطق والأقاليم وعلى نحو مستدام.



هذه الخطط، وتشجيعها كذلك على تعبئة المزيد من الموارد المالية وتوجيهها للبرامج والمبادرات والمشروعات التنموية، وفقاً للاحتياجات التنموية على المستوى المحلي، بما يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف التنموية.

ويُولى القانون أهمية كبيرة لعمليات المتابعة والتقييم حيث يُعزز من قدرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي- كونها الوزارة المعنية بشئون التخطيط- على القيام بوظيفة المتابعة والتقييم للخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات على المستويين المركزي والمحلي، كما يُلزم الوزارات والجهات التخطيطية على المستويات المحلية بتقديم تقارير المتابعة للخطط والبرامج والمشروعات والمبادرات بشكل منتظم، بما يضمن تعزيز كفاءة وفاعلية تنفيذ الخطط التنموية المختلفة.

كما يؤكد القانون على أهمية توزيع الاستثمارات العامة بالاعتماد على معايير علمية وأدلة موضوعية، تضمن العدالة في توزيع الموارد المالية، وذلك من خلال تطبيق «المعادلة التمويلية»، بحيث يتم الاعتماد عليها في التوزيع الجغرافي للاعتمادات المالية في خطط التنمية المستدامة، بهدف معالجة الفجوات التنموية المكانية.

ويتبنى القانون مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية الداعمة لتطوير منظومة التخطيط على المستوى القومي والمحلي، ومن بينها مبدأ «اللامركزية»، والذي يُمكن وحدات الإدارة المحلية ويسمح لها بالتخطيط لتوفير الرفاق والخدمات ذات الأولوية على المستوى المحلي، وكذا مبدأ «التنمية المتوازنة العادلة»، والذي يولي أهمية واضحة لصياغة سياسات تضمن إحداث توازن بين مستويات التنمية ومعدلاتها بين الوحدات المحلية المختلفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة. حيث تعد التنمية المحلية المتوازنة إحدى الركائز الجوهرية التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، انطلاقاً من الالتزام بتقليص الفجوات التنموية بين المحافظات، وبما يضمن الاستغلال الرشيد والكامل للثروات والإمكانات المتاحة أو الكامنة في كلٍ منها، بما يعزز العدالة الاجتماعية والمكانية والتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ذات السياق، يؤكد القانون على أهمية تطبيق

٢. الإطار التشريعي لدفع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي - قانون التخطيط العام للدولة

لسد الفجوات التنموية على مستوى المحافظات، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بتوفير الإطار التشريعي الداعم لذلك، من خلال قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، الذي يتضمن توفير منظومة متكاملة للتخطيط التنموي المتوازن على مختلف المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، مع متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها بشكل مستمر. وهو ما يستلزم تحديد الأولويات والسياسات التنموية للدولة بمختلف المستويات، على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع ضمان الترابط والتكامل بين هذه السياسات لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

ويُعد تفعيل قانون التخطيط خطوة جوهرية نحو تنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال سياسات وبرامج ومشروعات قابلة للتنفيذ على مختلف المستويات، بما في ذلك المستويات الإقليمية والمحلية، مما يُسهم في تحسين مواءمة السياسات وتعزيز الاتساق والكفاءة عبر مراحل التخطيط المختلفة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، يوفر القانون الإطار المنظم لعملية التخطيط على المستوى الوطني، بما يضمن تنفيذ الرؤية بشكل فعال ومتكامل، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة العملية التنموية بكفاءة واستدامة.

ويستهدف القانون، أيضاً، توجيه المحافظات تجاه إعداد «خطط الأقاليم الاقتصادية»، بهدف الاستفادة من المزايا التنافسية والنسبية المتوفرة بكل محافظة، وتنفيذ مشروعات مشتركة، في إطار من التكامل والتنسيق وبما ينتج عنه رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز مساهمة الأقاليم في التنمية الاقتصادية.

كما يهدف القانون إلى تمكين الوحدات المحلية من إعداد الخطط التنموية الخاصة بها على المستويات المختلفة، كما يعطيها الحرية والمرونة اللازمتين لتنفيذ

تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة، بما يعزز من واقعية الخطط وفعاليتها وتم أيضاً دمج البنية المعلوماتية للمنظومة التخطيطية مع نظم التوقيع المكاني ورصد التغيرات المكانية، بما يسمح برفع جودة البيانات وتحسين دقة تخصيص الموارد. وتم تمكين الوحدات المحلية من المشاركة الفاعلة في تحديد احتياجاتها، وتفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يعزز من قدرة المحافظات على رسم مسارها التنموي بما يتوافق مع خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز هذه الإصلاحات على مبدأ الربط بين التمويل والأداء، وتحقيق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية في إطار منهجية البرامج والأداء، بما يُمكن الدولة من بناء نموذج أكثر فعالية لتوطين التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع المحافظات. وفي هذا السياق، تم ربط تخصيص الاستثمارات بنتائج الأداء الفعلي من خلال حوافز أداء على المستوى المحلي لتحفيز الجهات على رفع كفاءة تنفيذ المشروعات، مع ضمان التكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي (الصيانة والتشغيل) لاستدامة الخدمات والمرافق العامة. كما شملت الإصلاحات ميكنة آليات المتابعة المكتبية والميدانية، وتكثيف الرقابة على التنفيذ، وحصص الأصول الاستثمارية وتفعيل المتابعة اللاحقة للمشروعات، بما يتيح تقييم الأثر التنموي الفعلي.

وفي ضوء ما تقدم، تلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتعبئة الموارد، سواء من خلال آليات التمويل التنموي الميسر أو الاستثمارات العامة، بما يضمن التوزيع العادل للموارد بين المحافظات. ويُعد تحديد الفجوات التنموية على مستوى كل محافظة شرطاً أساسياً لهذا التوزيع، وهو ما يُبرز الدور المحوري للمعادلة التمويلية الجديدة التي اعتمدها الوزارة، كأداة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو المناطق الأكثر احتياجاً، بما يُسهم في سد الفجوات التنموية وتحقيق التنمية المتوازنة على المستوى المكاني.

وسوف نستعرض فيما يلي أبرز المحاور التي تم العمل عليها بالتفصيل، والتي تشمل تحسين العملية التخطيطية، وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات،

منهجية «البرامج والأداء» لربط الإنفاق العام الموجه لبرامج خطط التنمية بالنتائج المستهدفة تحقيقها، وبما يعمل على توجيه الاستثمارات العامة تجاه المحافظات ذات الأولوية بالنظر إلى الفجوات التنموية في كافة القطاعات.

وأخيراً، يُمثل هذا القانون خطوة هامة نحو تحقيق الاتساق بين التخطيط المالي والتخطيط التنموي، على النحو الذي يضمن توجيه الموارد المالية نحو الأولويات التنموية المستهدفة من قِبَل الدولة المصرية. وهو ما يأتي بالتزامن مع جهود تفعيل قانون المالية العامة الموحد (رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢) الذي يسعى إلى رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لدعم تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

٣. تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي لتوطين التنمية الاقتصادية

في إطار نهج مؤسسي متكامل يستهدف بناء منظومة تخطيط مرنة وفعالة، قادرة على الاستجابة للاحتياجات التنموية المتباينة، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وتسريع تنفيذ الأهداف الوطنية، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على رأس أولوياتها تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي بما يعزز من كفاءة الإنفاق العام ويضمن التوزيع العادل للاستثمارات، استناداً إلى مؤشرات موضوعية تقيس الفجوات التنموية بين المحافظات. وقد شملت هذه الجهود مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والفنية الرامية إلى ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وضمان استدامة الأصول العامة.

وتأتي هذه الجهود في سياق أوسع يهدف إلى تعزيز البعد المكاني في التخطيط الاستثماري، من خلال تطوير أدوات موضوعية لتحديد الفجوات التنموية في مختلف القطاعات والمناطق، واعتماد معايير تقييم شفافة لضمان اختيار المشروعات ذات الأولوية من حيث التكلفة والعائد والأثر التنموي المباشر. كما تم

٧. الترابط مع مشروعات أخرى خاصة المشروعات التنموية الكبرى.
٨. توافر مصادر تمويل بخلاف الخزانة العامة مثل المنح أو التمويل الذاتي، لتقليل العبء المالي على الدولة.

الفئة (ب): مشروعات جديدة تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (١١ معيارًا)

تشمل نفس المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى:

١. مراعاة الأثر البيئي للمشروع، مع إرفاق دراسة تقييم الأثر أو إدراج المشروع ضمن دليل معايير الاستدامة البيئية.
٢. تحقيق منافع اجتماعية، مع تحديد عدد المستفيدين.
٣. سد فجوة خدمية، من خلال تقييم مدى توافر الخدمة في المنطقة وقدرتها على تلبية احتياجات السكان.

المشروعات الجاري تنفيذها

بالنسبة للمشروعات القائمة التي تم تقييمها مسبقًا، يتم مراجعتها بناءً على ٣ معايير أساسية:

١. تحديد الإحداثيات الجغرافية بدقة.
٢. التحقق من جدوى المشروع من خلال دراسة جدوى أو أوامر تعاقد/توريد، بما يعكس جدية التنفيذ.
٣. نسبة التنفيذ المالي والعيني الفعلية للمشروع خلال نفس العام المالي، ويتم إعطاء الأولوية للمشروعات التي حققت معدل إنجاز مرتفع، وخاصة تلك التي أنجزت بالكامل خلال نفس السنة.

تختلف نماذج تقييم المشروعات تبعًا لنوع المشروع وحجمه، بهدف ضمان توجيه الاستثمارات العامة نحو المشروعات ذات الأولوية والأثر التنموي المباشر، مع مراعاة الكفاءة المالية والاستدامة البيئية والاجتماعية.

وتكامل البنية المعلوماتية، وتفعيل برامج التنمية المحلية، وربط الاستثمارات بالأداء، وحوكمة الإنفاق الاستثماري، والتكامل بين الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

بالنسبة لتحسين العملية التخطيطية وتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات، تم العمل على الآتي:

أولاً: تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

في إطار جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لتعزيز كفاءة العملية التخطيطية، تم وضع ترتيبات مؤسسية لمراجعة دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات، واعتماد آلية لاختيار المشروعات بناءً على معايير محددة. وتُسهم هذه الآلية في ضمان توافق المشروعات مع أولويات كل محافظة، واحتياجاتها التنموية الفعلية، مما يُعزز من كفاءة تخصيص الموارد، ويُساعد على سد الفجوات التنموية على المستوى المحلي، ويُرسخ مبادئ العدالة المكانية والاستثمار المستند إلى الأدلة.

المشروعات الجديدة

الفئة (أ): مشروعات جديدة لا تتجاوز تكلفتها ٥٠ مليون جنيه (٨ معايير)

تم وضع مجموعة من المعايير لاختيار المشروعات في هذه الفئة، تشمل ما يلي:

١. وصف واضح للمشروع يبرز المخرجات المستهدفة والفئات المستفيدة.
٢. أهداف محددة للمشروع، على أن تكون مترابطة مع مخرجاته النهائية وقابلة للقياس.
٣. تحديد دقيق للإحداثيات الجغرافية الخاصة بالمشروع.
٤. تحديد الجدول الزمني الفني المناسب لتنفيذ المشروع وفقاً لطبيعته ومخرجاته.
٥. تقدير دقيق للتكلفة المالية الإجمالية للمشروع مع تفصيل بنودها.
٦. وجود دراسة جدوى أو مقارنة أو أوامر تعاقد/توريد للتحقق من جدية المشروع وجدواه.

ثانيًا: اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتطوير المعادلة التمويلية المستخدمة في توزيع الاستثمارات العامة، وذلك بهدف تعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، وتوجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفقًا للاحتياجات الفعلية لكل منطقة. وقد مرت هذه المعادلة بعدة مراحل تطوّر تدريجي، حيث كانت تعتمد في بدايتها على عدد السكان ومتوسط الاستثمارات السابقة في كل محافظة، إلى أن تم تعزيزها بمجموعة من المؤشرات المركبة التي تعكس الفجوات التنموية بشكل أكثر دقة، على النحو التالي:

٣. عدد السكان في كل منطقة: يتم تخصيص حصة من الاستثمارات استنادًا إلى الحجم السكاني، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتحقيق التوازن الديموغرافي.
٤. وضع وزن نسبي للمحافظات الحدودية: تم تخصيص أوزان نسبية أعلى للمحافظات الحدودية لتعزيز التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات، وتفادي تهميش هذه المناطق التي غالبًا ما تعاني من نقص في الخدمات والبنية الأساسية.
٥. متوسط الاستثمارات السابقة: يُؤخذ في الاعتبار متوسط الاستثمارات التي حصلت عليها كل

تطبيق المعادلة التمويلية



محافظة في السنوات السابقة لضمان العدالة التصحيحية، وتحقيق التوازن في توزيع الموارد على المدى الزمني.

وتُعد هذه المعادلة أحد الركائز الأساسية لتفعيل توطين التنمية الاقتصادية، حيث تسمح بتوجيه الاستثمارات العامة إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وفقًا لمؤشرات كمية موضوعية، بما يدعم تخطيطًا لامركزيًا قائمًا على الأدلة، ويُعزز من قدرة المحافظات على تنفيذ خططها التنموية بما يتماشى مع خصوصياتها

١. مؤشرات الفقر في كل محافظة: يتم إعطاء أولوية للمحافظات التي تسجل معدلات فقر مرتفعة، بهدف تحسين مستوى المعيشة لسكانها وتحفيز النشاط الاقتصادي فيها.

٢. مؤشر التنمية البشرية: يعتمد على مؤشر مركب يضم عناصر مثل التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة، مما يُسهم في توجيه الاستثمارات نحو تعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن بين المحافظات في هذه الجوانب الحيوية.

ويعتبر المشروع أحد الركائز الأساسية لخطة الدولة للتحويل الرقمي، ويعكس التزام الحكومة بالاعتماد على البيانات والمعلومات الدقيقة في وضع السياسات وصياغة البرامج والمشروعات التنموية، بما يعزز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويرتقي بجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة التخطيط التنموي والاستثماري، وتحسين آليات تخصيص الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال توفير أدوات دعم اتخاذ القرار التنموي بشكل موثوق، وتحقيق العدالة المكانية بين المحافظات، وتوجيه الاستثمارات العامة بصورة أكثر كفاءة وعدالة، مع مراعاة الفجوات التنموية واحتياجات المواطنين. كما يدعم المشروع جهود المتابعة والتقييم من خلال تتبع تنفيذ المشروعات القومية في مواقعها الجغرافية الفعلية، ويُسهم في كشف أوجه القصور أو التداخلات إن وُجدت، بما يعزز من كفاءة تنفيذ المشروعات.

ويستند المشروع على استخدام التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال تصوير الأقمار الصناعية وإستخدام التصوير الجوي وذلك لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة بالإضافة إلى برامج تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS وذلك لبناء قاعدة بيانات مكانية دقيقة ومتكاملة تغطي مختلف المناطق والقطاعات على مستوى الدولة مما يسهل تشارك وتداول البيانات المكانية بين جهات الدولة وكذلك إنتاج جميع التقارير المكانية.

الأهداف الاستراتيجية

- تأسيس نظام تخطيط قومي متكامل يوجه الاستثمارات لمناطق الاحتياج الفعلي، عبر إنشاء خريطة أساس رقمية موحدة، وقاعدة بيانات مكانية متكاملة، وتطوير تطبيقات تحليلية داعمة لصانع القرار.
- متابعة أداء المشروعات وأصول الدولة بالصور الفضائية دون الحاجة إلى زيارات ميدانية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي عبر تقليل الازدواجية في إنتاج الخرائط وشراء الصور الفضائية.

واحتياجاتها. وتسهم هذه المنهجية في تحقيق العدالة المكانية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، ورفع كفاءة توزيع الموارد على مستوى الجمهورية.

ثالثاً: تكامل الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تطوير منظومة التخطيط من خلال الربط الاستراتيجي بين التشغيل والصيانة من جهة، والخطة الاستثمارية من جهة أخرى، على المستوى القومي وكذلك على مستوى المحافظات، بما يضمن استدامة كفاءة الأصول العامة وتعظيم العائد على الاستثمارات.

يتم العمل على إدراج تكاليف التشغيل والصيانة منذ مرحلة إعداد الموازنة العامة والخطة الاستثمارية، بحيث تشمل العقود الجديدة التزامات واضحة للصيانة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من بدء التشغيل. ويجري كذلك توحيد التخطيط المالي بين الإنفاق الاستثماري والتشغيلي عبر موازنة البرامج والأداء، وربطها بالإطار الموازي متوسط المدى، مع ضمان التنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما يتوافق مع قانون التخطيط العام وقانون المالية الموحد وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

الميزة الأساسية لهذا النهج تكمن في رفع كفاءة الإنفاق العام وتقليل الفاقد المالي من خلال:

- استدامة تشغيل الأصول ورفع كفاءتها.
- خفض تكاليف الإصلاحات الطارئة.
- تفادي الازدواجية أو القصور في التمويل.
- تسريع إنجاز المشروعات الاستثمارية الأخرى عبر توفير موارد إضافية.

رابعاً: تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط

في ضوء التوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير منظومة التخطيط، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتأسيس مشروعاً قومياً متكاملًا للدولة لتطوير البنية المعلوماتية المكانية (NSDI) وإتاحته إلى جميع الجهات الحكومية كمرحلة أولى وصولاً إلى المواطن في المراحل المستقبلية للمشروع.

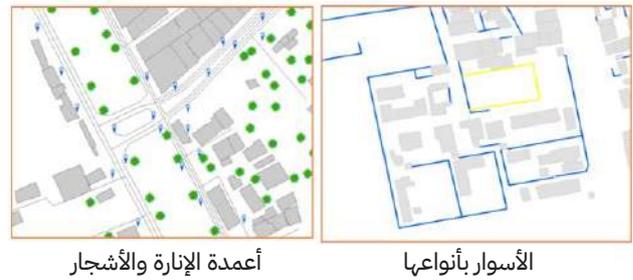
أهم النتائج والمكتسبات من تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية المكانية

- وقد تم تحقيق مجموعة من النتائج المهمة ضمن مشروع تطوير البنية المعلوماتية المكانية ومنها:
- إنشاء المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية ومركز المتغيرات المكانية والمركز التكنولوجي للتسجيل المساحي العقاري.
- رسم وإتاحة خريطة أساس رقمية موحدة ومحدثة للدولة للمعمور المصري تعتبر المرجع لجميع البيانات الجغرافية بجهات الدولة.
- بناء قاعدة بيانات مكانية نواتها خريطة الأساس.
- تطوير بوابة مكانية وطنية لتداول البيانات المكانية، تُسهم في تعزيز تكامل التطبيقات الحكومية المختلفة وتيسير تبادل البيانات بين الجهات.
- تكامل طبقات البيانات المكانية للعديد من الجهات الحكومية على خريطة الأساس الموحدة.
- إتاحة منظومة التصوير الفضائي متوسطة وعالي الدقة لجهات الدولة مما يساهم في ترشيد الإنفاق.
- إنشاء منظومة المتغيرات المكانية وتطوير مراكز ووحدات المتغيرات المكانية بالمحافظات وجهات الولاية مما يسمح من المتابعة الدورية لأي تعديلات على الأراضي الزراعية أو مخالفات البناء.
- تكليف منظومة البنية المعلوماتية المكانية بإنشاء تطبيقات مختلفة لدعم متخذ القرار (الخريطة التفاعلية لشبه جزيرة سيناء لإعداد خطة إعمار شبه جزيرة سيناء / الخريطة التفاعلية لجمهورية مصر العربية).



منظومة البنية المعلوماتية المكانية

- رصد مخالفات البناء واسترداد الأراضي باستخدام بيانات مكانية دقيقة.
- إتاحة خدمات التسجيل العقاري والخدمات الحكومية المكانية عبر منصة إلكترونية موحدة وتكامل بين الجهات المختصة.
- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتوفير خريطة وطنية مرجعية رقمية تدعم عملية التخطيط ورصد التغيرات المكانية.



دقة تفاصيل رسم خريطة الأساس الموحدة

الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للمشروع:

وقد تم تضمين منظومة البنية المعلوماتية المكانية في عدد من القوانين التي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها، من بينها قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون التصالح في بعض مخالفات البناء رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، إلى جانب قانون تنظيم الشهر العقاري التي تعزز من استدامتها وتفعيل استخدامها مما يساهم في إرساء إطار قانوني متكامل لدمج البيانات المكانية في منظومة الحوكمة.

علاوة على ذلك، صدرت كتب دورية من مجلس الوزراء مختلف الجهات الحكومية بأهمية التكامل مع المنظومة.

ثالثاً: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم منظومة التخطيط المصرية

- خدمة تحديد مواقع مشروعات الخطة الاستثمارية.
- تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية.
- تطبيق حياة كريمة : آلية رقمية لرصد تنفيذ المشروعات وتحقيق العدالة التنموية.
- تطبيق أصول الدولة غير المستغلة



تطبيق متابعة المشروعات باستخدام الصور الفضائية



تطبيق حياة كريمة

رابعاً: التطبيقات والخدمات المكانية لدعم الجهات الحكومية

- خريطة البيانات والمؤشرات الصحية.



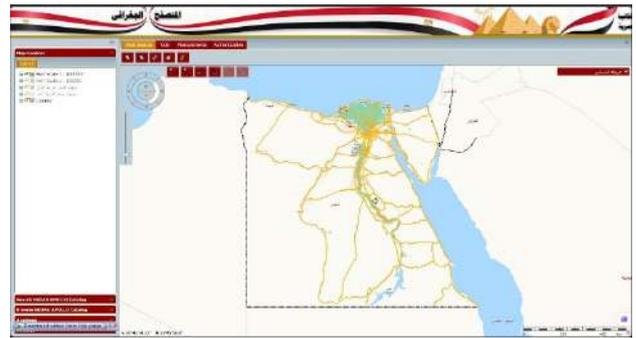
خريطة البيانات والمؤشرات الصحية

أهم التطبيقات المكانية المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

تم تطوير العديد من التطبيقات المكانية وكذلك مؤشرات أداء مكانية وآليات تحليل جغرافي متقدمة تدعم عملية اتخاذ القرار على أسس علمية دقيقة وفيما يلي عرض لأهم التطبيقات المنفذة والجاري تنفيذها ضمن المشروع:

أولاً: منظومة البنية المعلوماتية المكانية

تضم هذه المنظومة العديد من الأدوات التي تساعد جهات الدولة من الاستفادة من مخرجات المشروع حيث تضم (المتصفح الجغرافي لإتاحة خرائط الأساس / أدوات إنشاء التطبيقات المكانية ولوحات قياس الأداء / أدوات لتكامل البيانات المكانية مع خريطة الأساس / أدوات لتداول ومشاركة البيانات المكانية بين جهات (الدولة).



المتصفح الجغرافي لإتاحة خرائط الأساس

ثانياً : منظومة المتغيرات المكانية

- تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية.



تطبيق تقييم أداء منظومة المتغيرات المكانية

٤. البرامج المحلية وخطط المواطن والمشاركة المجتمعية: ثلاثية التوطين الفعال

ويُعاد تشكيلها طبقاً للتغير في الظروف ومع تقدم الإنجاز المحقق، وبالإضافة إلى الهدف الأساسي المنشود من التطوير والمتمثل في التحول في فلسفة إعداد خطة التنمية المحلية من خطة مشروعات إلى فكر التخطيط البرامجي، فإن التطوير في البرامج يهدف أيضاً إلى:

- تحديد مجالات عمل الإدارة المحلية بما يتكامل ولا يتعارض مع أدوار باقي مؤسسات الدولة، وما يتضمنه ذلك من إعادة ترتيب للأدوار لتتواءم مع الآمال المعلقة على الإدارة المحلية والبناء على ما تحقق من إنجاز كبير في مجال تنمية وتطوير البنية الأساسية في الريف المصري من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، ومن خلال البرامج والمبادرات الأخرى التي تم تنفيذها طوال السنوات الماضية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين من منظور حقوقي، بالإضافة إلى تحفيز تنافسية الاقتصاد المحلي.

- تعزيز اللامركزية داخل المحافظة، من خلال تحديد الاختصاصات وتوزيع الأدوار ضمن برامج التنمية المحلية المطورة ما بين مستوى المحافظة والمراكز، بما يقلل من هيمنة المحافظة على خطط المراكز ويضمن عدالة التوزيع بين المراكز، وتمكين المراكز من تحديد احتياجاتها واختيار برامجها وتنفيذ مشروعاتها في إطار من تكامل الأدوار بين المحافظة والمراكز، كما يأتي ذلك تزامناً مع تحديد السقوف المالية ما بين المحافظة ومراكزها حيث تتولى المحافظة بشكل أساسي مسئولية إعداد خطط البرامج والمشروعات المشتركة التي يغطي نطاق خدماتها أكثر من مركز أو دعم مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية أو تنفيذ مشروعات تكون تكلفة تنفيذها أكبر من مخصصات المركز، بينما يتولى المركز إعداد خطط البرامج والمشروعات التي تخدم الوحدات المحلية في نطاق المركز.

وبناءً على الممارسات التي تم تطبيقها في محافظتي سوهاج وقنا ضمن برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر، فقد تم تحديد ستة برامج رئيسية للتنمية المحلية تتضمن مجموعة من البرامج الفرعية ومجموعة من المشروعات وفق كل برنامج فرعي التي تم تقسيمها ما بين مستوى المحافظة والمركز، وتتمثل هذه البرامج الرئيسية في التالي:

تعمل الدولة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ على تعزيز تنمية محلية متوازنة من خلال تكامل البرامج المحلية المطورة مع خطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية لتشكّل معاً منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، تقوم على اللامركزية، والمسئولية المشتركة وتضع احتياجات المواطن في قلب العملية التنموية.

فالبرامج المحلية تترجم الأهداف الإستراتيجية إلى تدخلات عملية طويلة المدى وفق أولويات كل محافظة، وخطة المواطن توفر بيانات شفافة عن الاستثمارات والمشروعات وأثرها، فيما تتيح المشاركة المجتمعية قنوات للتشاور واقتراح المشروعات.

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة

تُشكّل التنمية المحليّة المُتوازنة إحدى الركائز التي تستند إليها رؤية مصر ٢٠٣٠، من مُنطلق تقليل التفاوتات التنمويّة بين المُحافظات، مع مُراعاة الاستغلال الكُفء والكامل للثروات والإمكانات المُتاحة و/أو الكامنة بكلٍ منها.

وفي هذا السياق، ودعماً للامركزية، تم تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة، بما يُمكن المحافظات من تحديد أولوياتها الاستثمارية والمشاركة في التخطيط بناءً على احتياجاتها الفعلية. فقد جاء تطوير برامج التنمية المحلية لتنظيم جهود تنمية على مستوى المحافظة والمراكز، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من التدخلات والأنشطة المتنوعة طويلة المدى، لإحداث تغيير شامل في تقديم الخدمات أو تطوير المرافق أو تحسين الظروف العيشية، حيث تتضمن البرامج شبكة من الخدمات والأنشطة وقد تمتد لتغطي مواقع عدة، كما تحقق الربط المنطقي بين الأهداف التنموية في قطاع ما والتدخلات أو الاستثمارات في هذا القطاع، وتمتد هذه البرامج لمدد طويلة، وتشكّل



برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني



برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية



برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية



برنامج التنمية الاقتصادية المحلية



برنامج تحسين البيئة



برنامج التنمية الحضرية والريفية

ورفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك استناداً إلى نص المادة (١٧٦) من الدستور التي تؤكد على أهمية تطبيق اللامركزية الاقتصادية. وتُعد المحافظة فاعلاً رئيسياً في تنظيم الاقتصاد المحلي، في ظل ما تواجهه من تحديات تنموية، مثل انخفاض مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر، وتزايد نسب البطالة، خاصة بين الشباب وسكان الريف، فضلاً عن ضعف استغلال الموارد المحلية المتاحة.

ولذلك، من الضروري أن تعمل المحافظات على تعزيز الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، ودعم المشروعات الصغيرة، وتحسين مناخ الاستثمار، بما يتيح الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وزيادة الناتج المحلي للمحافظة، وتعزيز الميزات التنافسية لتوفير فرص عمل، والارتقاء بمستوى دخل المواطنين، ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وتحسين مستوى الخدمات العامة الاقتصادية، وتعبئة الموارد المالية محلياً. كما تشمل الأهداف دعم العمل الحر والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وزيادة تنافسية المجتمعات المحلية على المستويات القومية والإقليمية والدولية، إلى جانب الاستثمار في مشروعات تدعم الاقتصاد الأخضر واستغلال وتطوير المناطق الصناعية والحرفية.

كما يُسهم برنامج التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز التكامل الجغرافي والاقتصادي بين المحافظات من خلال:

- تحديد القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تملك فيها كل محافظة ميزة تنافسية، والعمل على تطويرها بما يخلق فرصاً للتكامل مع القطاعات المماثلة أو المكملة في المحافظات الأخرى.
- ربط المنتجين والموردين والمصنعين عبر المحافظات، بما يتيح تبادل المواد الخام والسلع نصف المصنعة، ويعزز التكامل في سلاسل الإنتاج.
- التكامل في الأسواق، وتوسيع الأسواق المحلية عبر

برنامج التنمية الحضرية والريفية: يهدف البرنامج إلى توفير بيئة عمرانية جيدة وملائمة للمجتمعات المحلية، سواء في المدن أو القرى، من خلال تمكين المحافظات والراكز من تخطيط وتطوير البيئة العمرانية بما يتناسب مع الخصائص المحلية. ويشمل ذلك تحديد مناطق وألويات التطوير العمراني، وتصميم وتنفيذ مشروعات تحسين البيئة بشكل منسق ومتكامل. كما يركز البرنامج على وضع رؤى متكاملة وخطط تنموية للمدن تركز على نماذج المدن الذكية والخضراء، والمدن المحققة للعدالة الاجتماعية.

وفي الريف، يتم إعداد خطط تنموية تتماشى مع توجهات الدولة وبرامج التنمية الريفية المستدامة. ويتضمن البرنامج أيضاً تنظيم العمران عبر إعداد المخططات التفصيلية، والاشتراطات البنائية، وتوزيع استخدامات الأراضي، بالإضافة إلى تحسين الفراغات العامة والخدمات المرتبطة بها مثل الكورنيش، الميادين، مداخل القرى، وساحات الأسواق. كما يقوم البرنامج بتنفيذ مشروعات للحفاظ على الهوية البصرية والمناطق التراثية والأثرية.

برنامج تحسين البيئة: يهدف البرنامج إلى إرساء بيئة صحية وآمنة من خلال منظومة فعالة لإدارة المخلفات، بما يمكن الإدارة المحلية من أداء دور فاعل في تحسين البيئة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والحفاظ على النظافة العامة. ويستهدف البرنامج الحد من انتشار الأوبئة والأمراض، إلى جانب تعظيم الأثر البيئي والاقتصادي عبر إعادة تدوير المخلفات، والعمل على زيادة المسطحات الخضراء وإضفاء لمسات جمالية على الفراغات العامة في المدن ومداخل القرى والطرق الرئيسية.

برنامج التنمية الاقتصادية المحلية: يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمحافظات والمناطق المحلية بما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار وقادرة على دعم اقتصاد متنوع من خلال استهداف الميزات التنافسية لكل محافظة، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة

يسعى إلى ضمان الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة وتعظيم أثرها، إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات المحلية وتنميته.

برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني: يهدف البرنامج في مجال إعداد الخطط وإدارة الأزمات إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة لوحدات الإدارة المحلية، من خلال بناء القدرات الفنية للعاملين بما يمكنهم من إعداد خطط ومشروعات تنمية محلية أكثر كفاءة، تعتمد على أسس فنية وعملية. ويتحقق ذلك من خلال تقديم خدمات استشارية، وتوفير بنية معلوماتية داعمة، وتنفيذ برامج توعوية تعزز المشاركة المجتمعية، إضافة إلى إتاحة قنوات متعددة للتشاور مع المواطنين، وتعزيز دورهم في إدارة التنمية.

خطى المواطن

وعلى صعيد آخر، تعد وثيقة «خطة المواطن» من أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن المؤشرات الاقتصادية لكل محافظة، وملامح خطة التنمية المستدامة، وحجم الاستثمارات المخصصة لكل محافظة، وتوزيعاتها القطاعية، مع بيان المشروعات الجاري تنفيذها وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وتلك المستهدفة في إطار الخطة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية لكل محافظة مما يُعين المواطن على متابعة الأداء على مستوى الإدارة المحلية.

دور خطط المواطن في تنفيذ توجهات وأولويات الدولة:

- ١- تدعم جهود الدولة في «توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية للمواطنين».
- ٢- تُعد أحد أهم آليات تنفيذ مبادئ قانون التخطيط العام رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢ «المشاركة والانفتاح على المجتمع».
- ٣- تُساهم في توفير البيئة الداعمة لمكّنات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ «إنتاج البيانات وإتاحتها».
- ٤- تساهم في تنفيذ مستهدفات برنامج عمل الحكومة «تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني».

إزالة المعوقات أمام حركة المنتجات والخدمات، وتشجيع إنشاء أسواق إقليمية مشتركة تضم أكثر من محافظة.

- تنمية الروابط الاستثمارية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين المحافظات، خاصة في المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى موارد متنوعة ومتكاملة.

برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يسعى برنامج الطرق والنقل والمواصلات إلى تحسين الربط بين المدن، القرى، والتجمعات العمرانية داخل المحافظة، مع تعزيز الربط بمناطق التنمية الجديدة مثل المناطق الصناعية والحرفية. ويعمل البرنامج على رفع كفاءة الطرق المحلية القائمة، وإنشاء وتوسعة وازدواج طرق جديدة لتحسين الوصول إلى الموانئ والمطارات، بما يعزز من كفاءة شبكة النقل بشكل عام. كما يهدف إلى تمكين الوحدات المحلية من القيام بدورها في توفير وصيانة البنية التحتية من خلال رصف الطرق وتخطيط وسائل النقل الجماعي، بما يضمن تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات. وتشمل الآثار الإيجابية المرجوة من هذه الجهود خفض معدلات حوادث الطرق من خلال التوسعة وتحسين السلامة المرورية، وزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الطرقية لمختلف أنواع المركبات، وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية عبر تسريع عملية النقل. كما يساهم البرنامج في تخفيف الضغط المروري على بعض الطرق من خلال إنشاء مسارات بديلة، إلى جانب خفض تكاليف النقل المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك استهلاك الوقود وأعمال الصيانة.

برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية: تهدف برامج ومشروعات التنمية المحلية في قرى ومحافظات مصر إلى تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير خدمات محلية متكاملة وعالية الجودة، بتكلفة مناسبة وفرص متكافئة للجميع. ويُعنى برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية بسد الفجوات في توفير تلك الخدمات، وتحقيق بنية تحتية متطورة وسهلة الوصول، إلى جانب دعم بناء إدارة محلية فعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين. ويركز البرنامج على تعزيز التنمية المحلية الشاملة والمترابطة، من خلال التنسيق بين مستويات التخطيط المختلفة، وتكامل الجهود مع القطاعات الخدمية على المستوى المحلي، وتحسين نوعية وكلفة وعدالة الخدمات المقدمة. كما

٥- مُستهدفات مشروع «حياة كريمة» للمحافظات الريفية.

٦- كما تتضمن خطط المواطن العديد من المؤشرات التنموية القطاعية عن كل محافظة (مثال: عدد الكباري ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المرصوفة، عدد محطات الصرف الصحي المعالج، عدد محطات المياه النقية، كمية المياه المنتجة، عدد الطلاب لكل معلم، عدد المدارس، عدد الفصول، كثافة الفصول، معدل الأمية، عدد الكليات بالجامعات الحكومية، إجمالي الطلاب المقيد بالجامعات الحكومية ونسبة الإناث منها، إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، عدد المستشفيات، عدد الأسرة بالمستشفيات ونسبتها من إجمالي الجمهورية، عدد مراكز الإسعاف ونسبتها من إجمالي الجمهورية، أطوال شبكة الطرق المحلية المرصوفة).

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال تطبيق «شارك» ٢٠٣٠»

أطلقت الوزارة تطبيق المحمول شارك ٢٠٣٠، بهدف تعزيز آليات الشفافية والمشاركة المجتمعية، ونشر الوعي بين المواطنين بالبرامج والمشروعات التنموية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها في كافة القطاعات، علاوةً على اقتراح المشروعات ذات الأولوية من المواطنين (تم تلقي أكثر ٧٠٠ مقترح)، بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وقانون التخطيط العام للدولة رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢.

ويتضمن التطبيق حالياً، البيانات التفصيلية لحوالي ١٠ آلاف مشروع (حياة كريمة/ الافتتاحات الرئاسية)، فضلاً عن قسم خاص بالمبادرات ومنها: حياة كريمة، القرية الخضراء، تطوير التجمعات الحضرية، كن سفيراً للتنمية المستدامة، والمبادرات الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

وحصل التطبيق على إشادة دولية، وتم إدراجه على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA، نظراً لدوره في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية التي تنبأها الدولة.

٥- تدعم حق «الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها» باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان.

دور خطط المواطن في تعزيز أواصر الثقة بين المواطن والدولة:

١- تعزيز الشفافية والانفتاح على المجتمع.

٢- إشراك المواطنين في متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات.

٣- ضمان حق المواطنين في الوصول إلى البيانات والمعلومات والوثائق الرسمية.

٤- توضيح العائد التنموي لخطط التنمية.

٥- توطين أهداف التنمية المستدامة.

٦- سد الفجوات التنموية المكانية.

نظراً لدور خطة المواطن في نشر الوعي بين المواطنين بالخطط والبرامج التنموية، تم إدراجها على منصة «مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» (SDGs Acceleration Actions) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA.

توفر خطط المواطن معلومات تفصيلية عن ملامح خطط التنمية في كل المحافظات:

١- ملامح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي.

٢- أهم المؤشرات التنموية لكل محافظة (مثال: عدد السكان والنسبة من إجمالي الجمهورية، المساحة والنسبة من إجمالي الجمهورية، نسبة سكان الريف والحضر، معدل البطالة، نسبة المشتغلين بالقطاع الحكومي، عدد المشتغلين، معدل النمو الاقتصادي، هيكل الناتج المحلي الإجمالي).

٣- حجم الاستثمارات الموجهة لكل محافظة وتوزيعها القطاعي.

٤- أهم المشروعات والمؤشرات في القطاعات ذات الأولوية وعلاقتها بالأهداف العالمية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

قياس الفجوات التنموية الجغرافية ضمن منهجية البرامج والأداء وربط الاستثمارات بالأداء

في ضوء تطبيق منهجية البرامج والأداء وإيلاء أولوية لتحسين كفاءة وفعالية الاستثمار العام، تعمل الوزارة على سد الفجوات التنموية بين المحافظات من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى المحافظات ذات الأولوية من حيث الفجوات التنموية القطاعية. ويستند ذلك إلى تحليل تفصيلي لأوضاع التنمية في كل محافظة، يشمل مؤشرات مثل: كثافة الفصول الدراسية، معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات، معدل التغطية بالجامعات الحكومية والأهلية والتكنولوجية، معدل إتاحة مراكز الشباب وقصور الثقافة والمكتبات، معدل حوادث الطرق، معدلات التلوث وتدوير المخلفات، نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي والاتصالات، معدل إتاحة صوامع الغلال، معدل التغطية بالمناطق اللوجستية، ومعدل التغطية بالمراكز التكنولوجية، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

وفي الإطار ذاته، تواصل الوزارة العمل على ربط الإنفاق الاستثماري بنتائج الأداء الفعلي، من خلال نظام «حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي»، الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو الجهات الأكثر كفاءة وفعالية في التنفيذ. ويتضمن النظام منح حافز مالي من الاستثمارات الحكومية المعتمدة لكل محافظة، مشروطًا بتحقيق ٢٦ شرطًا ضمن ٨ معايير أساسية هي: التخطيط التشاركي، إعداد دراسات الجدوى، تخطيط الاستثمارات، متابعة تنفيذ الخطة، الشفافية والإفصاح، بناء القدرات التخطيطية، وتنمية الموارد الذاتية وتخضير الخطة الاستثمارية.

التكامل بين وثيقة سياسة ملكية الدولة وحوكمة الاستثمارات المحلية

في إطار تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة (٢٠٢٢) على مستوى المحافظات المصرية، تعمل الدولة على تعزيز الإدارة الرشيدة للأصول العامة، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية، بما يضمن تحقيق التنمية المتوازنة وتحسين جودة الخدمات. ويتحقق ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية بالمحليات بما يتسق مع مجالات تخارج الدولة، وتحفيز القطاع الخاص

٥. حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص على المستوى المحلي

تعد الحوكمة الفعالة للاستثمار العام على المستوى المحلي عنصرًا أساسيًا لتحفيز مشاركة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. فالمحافظات تمثل وحدات التخطيط والتنفيذ الأقرب لاحتياجات المواطنين والفرص الاستثمارية المتاحة، مما يستدعي تطوير آليات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وربطها باحتياجات التنمية الفعلية، وتوجيهها لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة. وفي هذا الإطار، يكتسب تحسين أدوات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظات إلى جانب تطوير منهجيات دقيقة لقياس استثمارات القطاع الخاص محليًا، أهمية خاصة لتمكين الدولة من تحديد الفجوات التنموية والاستثمارية، وتوجيه التدخلات العامة بما يعزز العدالة المكانية ويحفز المزيد من الاستثمارات الخاصة.

أولاً: حوكمة الاستثمار العام على مستوى المحافظات

تهدف حوكمة الاستثمار العام إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الكفاءة والشفافية في تنفيذ الخطط الاستثمارية، بما يحقق التكامل بين الجهود المركزية والمحلية. وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة متخصصة لحوكمة الإنفاق الاستثماري، تضطلع بمهمة التنسيق بين الجهات المعنية بالتنمية والاستثمار، ومتابعة تخصيص الموارد وفقًا لأولويات كل محافظة. كما تم تعزيز آليات التخطيط والمتابعة من خلال اعتماد أسلوب ربط التمويل بالأداء، بما يسمح بتخصيص الاستثمارات بناءً على مؤشرات الأداء الفعلية، وتحفيز الجهات المحلية على تحسين كفاءة التنفيذ. وإلى جانب ذلك، جرى تطوير نظم المتابعة الميدانية والمكتبية، وحصص الأصول الاستثمارية، بما يدعم استدامة الخدمات والمرافق العامة ويرسخ نهج التخطيط القائم على النتائج.

الاستثمارية بالمحافظة داخل وخارج المناطق الصناعية.

- صياغة خطط متوسطة الأجل تشمل المشروعات القابلة للتنفيذ من خلال القطاع الخاص أو بنظام الشراكة معه.
- تبني نماذج استثمارية مرنة للمشروعات القائمة، مثل التأجير، أو التشغيل، أو التطوير المشترك، بما يتناسب مع طبيعة كل مشروع واحتياجات السوق.

وبهذا الإطار، يتحول تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة على المستوى المحلي إلى أداة فاعلة لإعادة هيكلة الدور الاقتصادي للدولة، ورفع كفاءة استغلال الأصول العامة، وتحقيق شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص، تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المحافظات.

القطاعات القابلة للتخارج أو للشراكة مع القطاع الخاص في إطار برامج التنمية المحلية المطورة

- في إطار برنامج التنمية الاقتصادية المحلية، وبرنامج التنمية الحضرية الريفية: يشمل ذلك التكتلات الاقتصادية في مجالات الاستثمار الزراعي، والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، والصناعات الحرفية البيئية والتراثية، إضافة إلى المناطق الحرفية والورش والتكتلات الإنتاجية. كما يتضمن إنشاء حاضنات أعمال ومراكز لدعم ريادة الأعمال، وتطوير المراكز اللوجستية وسلاسل التبريد لخدمة المزارعين وصغار المنتجين. ويشمل أيضًا إقامة معارض دائمة ومؤقتة داخل المحافظة أو بين المحافظات لتسويق المنتجات المحلية، وتطوير البنية التحتية للمشروعات الاستثمارية في السياحة البيئية والريفية، وتنظيم المهرجانات السياحية المختلفة، وإنشاء النوادي الخاصة والمجمعات التجارية.
- في إطار برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية: يتضمن هذا المحور أنشطة مثل قطاع النقل الداخلي، وتطوير مواقف السيارات ومحطات النقل الداخلي وفق نظام الانتفاع والإدارة، وتوفير وسائل نقل مستدامة وذكية وصديقة للبيئة، بالإضافة إلى النقل النهري داخل المحافظات،

المحلي للمشاركة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات، وتوجيه الموارد العامة نحو القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية والاجتماعية، إلى جانب رفع كفاءة الاستثمارات عبر تحسين عمليات المتابعة والتقييم.

وفي هذا الإطار، يجدر بالمحافظات أن تتبع المنهجية التي اعتمدها الوثيقة في تحديد الأصول المملوكة للدولة، والتوجه نحو تمكين أكبر لدور القطاع الخاص، وتحديد القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الخاص، بالاستناد إلى ستة معايير رئيسة تدرج في تحديد آلية تخارج أو استمرار الدولة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك استرشادًا بالتجارب الدولية وخبرات الخبراء المتخصصين:

1. تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
2. أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لتوطينها في مصر.
3. مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.
4. تمكين الاستثمارات الخاصة، مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة.
5. تخارج الدولة من الصناعات / القطاعات المشبعة سوقها، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
6. مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

الإجراءات المقترحة لتفعيل الوثيقة على مستوى المحافظات:

- حصر الأصول العامة القابلة للاستثمار من خلال تشكيل لجنة محلية لحصر الأراضي والمباني والمصانع والمرافق غير المستغلة.
- تصنيف الأصول إلى فئتين: أصول للتخارج منها (بيع، شراكة، تأجير)، وأصول استراتيجية تحتفظ بها المحافظة.
- إعادة تقييم المشروعات المحلية واستهداف الأنشطة ذات الجدوى التي تشجع الشراكة مع القطاع الخاص.
- إعداد خريطة استثمارية محلية تتضمن الفرص

وشمولاً لاستثمارات القطاع الخاص، حيث سعت إلى تضمين مكونات لم تكن مشمولة سابقاً، أبرزها: القطاع الخاص غير الرسمي، والإنفاق على قطاعات مثل؛ البحث والتطوير، والبنية التحتية التكنولوجية، وتطوير البرمجيات والوسائط الإلكترونية، كما تتضمن الإنفاق على المباني السكنية وصيانة المساكن من قبل الأسر المعيشية.

بعد أن تم تطبيق المنهجية على المستوى الكلي، فإن الخطوة التالية تتمثل في احتسابها جغرافياً لكافة محافظات الجمهورية. ويُعد هذا التوسع الجغرافي في التطبيق خطوة أساسية نحو توطين التنمية الاقتصادية، حيث تُمكن المنهجية من فهم توزيع الاستثمارات الخاصة بشكل أكثر تفصيلاً على مستوى المحافظات والمناطق، بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية والإنفاق الأسري على الإسكان والصيانة. ومن خلال هذا الفهم، يمكن رصد الفجوات الاستثمارية الفعلية في كل منطقة، وتوجيه الاستثمارات العامة لسد تلك الفجوات أو لتحفيز مزيد من الاستثمارات الخاصة محلياً. كما تتيح هذه المنهجية تتبع التغيرات في سلوك المستثمرين والأسر على المستوى المحلي، وهو ما يُعد أداة فعالة لدعم تخطيط لامركزي يستند إلى بيانات دقيقة، ويعكس الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة، وبالتالي تعزيز العدالة في توزيع الموارد وتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

وتنفيذ مشروعات إنشاء أو صيانة أو تشغيل الطرق المحلية.

- في إطار برنامج تحسين البيئة: يشمل ذلك مشروعات إدارة المخلفات الصلبة والخطرة، وإنشاء مصانع الأسمدة العضوية، وتطوير منظومة الجمع والنقل من خلال شركات متخصصة. كما يتضمن رعاية وإنشاء الحدائق العامة، والتشجير الحضري على الطرق والساحات، وإنشاء مشاتل خاصة لتوريد الأشجار والنباتات البيئية للمحافظات، فضلاً عن تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من المخلفات.

ثانياً: تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة

في ضوء الحاجة إلى تحسين تقدير استثمارات القطاع الخاص وتوفير رؤية أدق وأكثر شمولاً لتوزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، عملت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع خبراء دوليين وبمشاركة عدد من الجهات الوطنية، مثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهيئة الرقابة المالية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة التنمية الصناعية، على تطوير منهجية جديدة لقياس استثمارات القطاع الخاص.

وُسهم تلك المنهجية في تعزيز كفاءة تخطيط الاستثمارات من خلال توفير تقديرات أكثر دقة



تسريع تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. وشملت هذه الإجراءات تمكين وتعزيز قدرات الحكومات المحلية والمحافظات للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إتاحة بيانات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لرصد مدى التقدم المحرز.

ويتضمن إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر عددًا من الركائز العملية التي تضمن فاعليته واستدامته. أولى هذه الركائز هي ربط التوطين بعملية التخطيط المالي، بما يضمن توجيه الموارد المالية العامة نحو الأولويات التنموية المحلية، والتوزيع العادل لها.

كما يُبنى هذا الإطار على إشراك الأطراف ذات الصلة من مختلف الجهات، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية. كما يركّز على السياسات القائمة على الأدلة، والوصول إلى واستخدام المعلومات والبيانات من أجل المسؤولية المشتركة والمتابعة وصياغة السياسات، مما يُعزّز من كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات التنموية. وتُعدّ المبادرات المنفذة على أرض الواقع، مثل مبادرة «حياة كريمة»، تجسيدًا عمليًا لهذا النهج، حيث تعكس مدى التزام الدولة بترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى تدخلات ملموسة على مستوى القرى والمجتمعات المحلية. وأخيرًا، يعتمد إطار التوطين في مصر على نشر الوعي، بما يضمن شمولية المعرفة المجتمعية لأهداف التنمية، ويعزز من دور المواطن كشريك في التنمية.

٦. توطين أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت مصر نهجًا مُتكاملًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التوطين ليس غاية في حد ذاته، بل أداة محورية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تُركّز على الإنسان باعتباره جوهر العملية التنموية، وبما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب. وقد انعكس هذا التوجّه بوضوح في رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تعتبر عملية التوطين أحد مبادئها الأساسية، حيث تتبنى الرؤية مبدأ التحول المستدام العادل، الهادف إلى سد الفجوات التنموية الجغرافية، وتقليص الفوارق بين الحضر والريف، وتحقيق عدالة توزيع الفرص والموارد. كما تؤكد على تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية، وتضع في صميم أهدافها تعزيز التنمية المكانية والمحلية، وتمكين الإدارة المحلية وتعزيز قدراتها لتكون شريكًا رئيسيًا وفعالًا في توجيه وتنفيذ مسارات التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وقد جاء هذا التوجه نحو التوطين ضمن أربعة إجراءات مؤسسية رئيسية تعهدت بها مصر في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، والتي هدفت إلى

إطار تفعيل توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر



التقارير الطوعية المحلية (Voluntary Local Reviews - VLRs)

شجعت على المستوى الأفقي تبادل الخبرات والتجارب بين المحافظات المختلفة، والاستفادة من مزاياها النسبية. كما وقّرت المراجعات بيانات على مستوى المحافظات يمكن الاستناد إليها في توجيه السياسات العامة، وتحديد الأولويات الاستثمارية في المجالات التي تعاني من فجوات في الأداء، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة على المستوى المحلي.

تقارير توطین أهداف التنمية المستدامة في المحافظات

يُمثل إعداد تقارير توطین أهداف التنمية المستدامة عملية هامة لتقييم وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية. حيث تساعد هذه التقارير على توجيه الفعال لجهود التنمية والاستجابة للاحتياجات المحلية، من خلال التقييم المنهجي لأداء كل محافظة في مؤشرات الأهداف الأممية، بما يعزز في نهاية المطاف التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق، قامت مصر بإطلاق النسخة الأولى من تقارير توطین أهداف التنمية المستدامة في المحافظات في عام ٢٠٢١، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة»، حيث قامت بإطلاق ٢٧ تقريرًا بواقع تقرير لكل محافظة. وتضمنت النسخة الأولى من التقارير تحديد مستهدفات كمية للمؤشرات، تم تحديدها بالتشاور مع المحافظات لمتابعة أدائها في مختلف المؤشرات.

وفي عام ٢٠٢٥، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق النسخة الثانية من تقارير التوطین، بالإضافة إلى تقرير موجز يقدم نظرة عامة وشاملة عن وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية على مستوى الهدف الأممي، استكمالًا للتقارير التفصيلية (٢٧ تقريرًا) التي أعدت لتوفير صورة كاملة عن وضع أهداف التنمية المستدامة على مستوى مؤشرات الأداء في كل المحافظات المصرية. وبذلك، يسلط التقرير الضوء على كل من الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الأممية على مستوى المحافظات، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول المشهد العام للتنمية المستدامة في مصر.

ففي عام ٢٠٢٣، أطلقت ثلاث محافظات مصرية (الفيوم، بورسعيد، والبحيرة) تقاريرها الطوعية المحلية، بدعم من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقد تم عرضها في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بنيويورك في يوليو ٢٠٢٣. وقد مثلت هذه الخطوة تويجًا لجهود تشاركية انطلقت منذ المراحل الأولى للإعداد، حيث بادرت الوزارة بالتواصل مع كافة المحافظات المصرية لاستطلاع مدى رغبتها واستعدادها لإعداد مراجعات طوعية. وعلى ضوء نتائج هذا التواصل، تم اختيار محافظات المرحلة الأولى وفقًا لمجموعة من المعايير الموضوعية، من بينها مدى جاهزية المحافظة لإعداد المراجعة الطوعية من حيث توافر البيانات واستعدادها المؤسسي، ورؤية المحافظة حول كيفية الاستفادة من المراجعة، إلى جانب تحقيق التوازن الجغرافي على مستوى الجمهورية. وقد استمر النهج التشاركي خلال جميع مراحل الإعداد، حيث نُظمت مجموعة من ورش العمل استهدفت بناء القدرات وجمع البيانات، كما تم إشراك مختلف الأطراف ذات الصلة وشركاء التنمية المحليين.

ولا تقتصر أهمية هذه المراجعات على كونها آلية للمتابعة والتقييم، بل إنها توفر أيضًا فرصة استراتيجية للمحافظات من أجل إعادة النظر في أولوياتها التنموية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة. كما تساعد المحافظات على الانخراط بفعالية في عملية توطین أهداف التنمية المستدامة، من خلال مشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة، تساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين وصناع القرار المحليين.

ولقد أبرزت عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية في مصر العديد من الدروس المستفادة، من أبرزها أهمية استخدام أدوات تشاركية مبتكرة لاستكشاف رؤى المواطنين واحتياجاتهم الفعلية. وساهمت هذه المراجعات في تعزيز التنسيق والتكامل على المستويين الرأسي والأفقي؛ فعلى المستوى الرأسي، ساعدت في مواءمة التخطيط المحلي مع السياسات الوطنية، بينما

• الترتيب: وهو ترتيب كل محافظة ضمن المحافظات الـ ٢٧ بناءً على مدى اقترابها من تحقيق مستهدف ٢٠٣٠ لكل مؤشر، فإذا كانت قيم البعد عن المستهدف متساوية، يُمنح لتلك المحافظات نفس الترتيب، وإذا حققت أكثر من محافظة المُستهدف أو تجاوزته، تحصل المحافظة التي تجاوزت المُستهدف بفارق أكبر على ترتيب أعلى؛ ولكن في حالة المؤشرات ذات مستهدف ٠٪ أو ١٠٠٪ لكل المحافظات، تُمنح المحافظات نفس المركز.

أخيرًا، ولضمان استدامة عملية إعداد التقارير، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، وهي منصة رقمية مصممة لتكون بمثابة أداة لتحسين طريقة عرض البيانات وإمكانية الوصول إليها. ستساهم لوحة البيانات في إطلاع المحافظين وصناع السياسات على البيانات المحدثة بصورة منتظمة، وبالتالي تعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وعملية توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل عام في مصر.

لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة



ويبني الإصدار الثاني من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على الإصدار الأول الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٢١، مع تضمين عدد من التطورات، وذلك في ضوء جهودات الحكومة المستمرة نحو متابعة وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي؛ إيماناً منها بأن جوهر التوطين هو اتباع نهج من القاعدة إلى القمة.

بدايةً، وبدعم من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم زيادة تغطية المؤشرات بنسبة ٥٧٪ مقارنة بتقارير ٢٠٢١، حيث زاد عددها من ٣٢ مؤشر في تقارير الإصدار الأول إلى ٥٠ مؤشر في الإصدار الثاني لمعظم المحافظات، وفقاً لمدى توافر البيانات. ومن ثم، تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) لتحديد مستهدفات كمية للمؤشرات الإضافية بالإصدار الحالي، اعتماداً على المنهجية ذاتها في تقارير الإصدار الأول، لضمان الاتساق. كما تم استخدام نفس المنهجية لترتيب المحافظات المتبعة في الإصدار الأول، بما يتيح للمحافظة تحليل مدى التقدم أو التراجع في المؤشرات المختلفة، ومقارنة أدائها بالمحافظات الأخرى، وكذلك الوقوف على وضعها ضمن السياق الوطني.

علاوةً على ذلك، تم تعزيز عملية المتابعة والتقييم في الإصدار الحالي، من خلال تقديم منظور أشمل لتقييم الأداء. حيث تم استخدام منهجية مُعتمَدة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لاحتساب مؤشر يقيس أداء المحافظة على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (الملحق).

فعلى مستوى المؤشرات، تم الاعتماد على ثلاثة مقاييس رئيسية لمتابعة أداء كل محافظة نحو تحقيق مُستهدفاتها لعام ٢٠٣٠، وذلك على النحو التالي:

- البُعد عن مُستهدف ٢٠٣٠: ويُمثل الفجوة بين الوضع الحالي للمؤشر ومُستهدف ٢٠٣٠ الخاص به على مستوى المحافظة.
- التغير السنوي المُستهدف حتى ٢٠٣٠: والذي يعكس النسبة المئوية للتغير السنوي في قيمة المؤشر- سواء كانت زيادة أو انخفاضاً- اللازمة لتحقيق مُستهدف المحافظة بحلول عام ٢٠٣٠

مشروع تعزيز التخطيط والموازنة والمتابعة الشاملة القائمة على الأدلة للتحويل نحو أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مصر

يأتي هذا المشروع المشترك بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ليعزز التخطيط والموازنة والمتابعة الشاملة القائمة على الأدلة لتسريع توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. تتمثل القيمة المضافة للمشروع في تبنيه نهج يوحد جهود الأمم المتحدة والحكومة وشركاء التنمية ضمن إطار تشاركي متعدد الأطراف، ويعزز التكامل بين المبادرات الوطنية القائمة، مثل حياة كريمة، وتقارير التنمية المستدامة المحلية، ومؤشرات التنافسية على مستوى المحافظات. كما يتميز المشروع بما يلي:

- اختبار أدوات مبتكرة لدعم النهج التشاركي لتوطين أهداف التنمية المستدامة مثل الابتكار الاجتماعي، إطار عمل الإدارة الموحد (UMF)، ونموذج الموازنة التشاركية، بما يتيح التوسع والتكرار على نطاق وطني وإقليمي.
- تعزيز الشمولية والمشاركة المجتمعية للفئات المهمشة، والنساء، والشباب عبر إدماجهم المستدام في عمليات التخطيط والموازنة والمتابعة.
- الاستفادة من النماذج القائمة والدروس المستفادة لضمان قرارات مبنية على الأدلة وتحسين جودة البيانات على المستويين الوطني والمحلي.
- دعم استدامة التمويل من خلال تعبئة موارد إضافية من شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية.
- تعزيز دور «مركز القاهرة: منصة لناصر أهداف التنمية المستدامة والعمل عليها» كمنصة إقليمية لتبادل المعرفة وتعميم الممارسات الناجحة في مصر وإفريقيا.

ويركز المشروع على تحقيق أهداف رئيسية تشمل:

1. تطوير المراجعات المحلية الطوعية (VLRS) على مستوى المحافظات والمدن من خلال عمليات تشاركية شاملة متعددة الأطراف.
2. تعزيز القدرات المؤسسية المحلية عبر تحسين التنسيق الحكومي، وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم والتحول الرقمي، ورفع القدرات الإحصائية.
3. إدماج آليات الموازنة التشاركية لتحسين أنظمة التخطيط والموازنة للكومة المحلية وضمان الشفافية والمساءلة.
4. تعزيز نظم الغذاء والحماية الاجتماعية كتحويلات ذات أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. ضمان الاستدامة المؤسسية من خلال دمج مكونات المشروع في السياسات والخطط الحكومية وتعزيز مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بشكل دائم.
6. توسيع نطاق الابتكارات والنماذج الناجحة داخل مصر وخارجها عبر التوثيق، وتبادل المعرفة، وبناء شبكات تعاون فعّالة.
7. تعبئة موارد مالية إضافية عبر شركاء التنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، وربط المشروع بالمبادرات التمويلية القائمة، لاسيما الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية.

المستدامة والمسؤولية البيئية في جميع أنحاء البلاد.

وفيما يتعلق بالمساهمات الوطنية المحددة لمصر، تدعم المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية أهدافها المتعلقة بالتكيف مع المناخ والتعاون الدولي وتمويل المناخ من خلال عرض مشروعات في مجالات خفض الانبعاثات والزراعة المستدامة وإدارة النفايات والطاقة المتجددة. كما تتوافق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، واستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥، وقانون إدارة النفايات ٢٠٢٠، واستراتيجية الهيدروجين الأخضر، واستراتيجية إدارة موارد المياه ٢٠٥٠.

وكل ذلك يساهم بشكل أساسي في إحراز تقدم في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي.

ومن خلال استهداف مجموعات مستفيدة متنوعة من خلال المبادرة، بما في ذلك النساء والشباب والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تساهم المبادرة أيضًا في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين، والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف السابع عشر: الشراكات لتحقيق الأهداف.

أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

الهدف الأول: تنفيذ مشروعات ذكية خضراء من خلال استخدام حلول المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠.

الهدف الثاني: تعزيز التنسيق والشراكات بين الأطراف ذات الصلة الرئيسيين في جميع محافظات مصر لرفع مستوى الوعي بشأن التصدي لتغير المناخ من خلال الحلول والتقنيات المبتكرة.

الهدف الثالث: تمكين مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المرأة والرجل والشباب وقطاع الأعمال، ليكونوا جزءًا لا يتجزأ من الجهود الوطنية لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ.

٧. توطين العمل المناخي

الاستجابة العالمية لتغير المناخ في جوانب عديدة ولأسباب متعددة، في جوهرها مجموعة من الاستجابات المحلية لتغير المناخ، وهو أمر منطقي لأن مواطن الضعف أمام تغير المناخ بطبيعتها محلية. ومن ثم، فإن التعبئة الفعالة والعادلة للتمويل من أجل العمل المناخي المحلي تمثل ضرورة ملحة.

ويجسد برنامج نُوفِّي، والذي تم استعراضه بالتفصيل في الفصول السابقة، مثالاً بارزاً على توطين العمل المناخي وحشد الاستثمارات الخاصة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أن أحد الركائز الأساسية لعمل محور الارتباط بين الطاقة والغذاء والمياه هو تعظيم الأثر التنموي لتلك المشروعات من خلال تجميعها في نطاق جغرافي يسمح بالعمل على كافة المحاور والجمع بينها بشكل يساهم في تلبية الاحتياجات التنموية وزيادة وتعظيم قدرة المجتمعات بتلك المناطق على مواجهة التحديات المناخية.

وفي السياق ذاته، تُعد المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في مصر التي أطلقتها الحكومة عام ٢٠٢٢ نموذج عملي لمعالجة التحديات المرتبطة بتمويل المناخ، حيث تعمل على توفير قائمة من المشروعات الخضراء والذكية القابلة للاستثمار ورسم خرائط وتطوير قاعدة بيانات لها على مستوى المحافظات، كما توفر منصة لحشد التمويلات اللازمة التي تساعد على إطلاق هذه المشروعات.

وتتوافق أهداف المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية مع إطار سياسة المناخ في مصر والالتزامات الأساسية التي قطعتها الحكومة. وهي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الأخضر من خلال إعطاء الأولوية للابتكار والتقنيات النظيفة والممارسات

آليات عمل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تُحدد المبادرة المشروعات الرائدة من جميع المحافظات السبع والعشرين، وتُتيح للفائزين الوصول إلى الموارد والشراكات والمنصات العالمية. كما تُعزز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الرئيسية، وتُشركها في مراحل تنفيذ متعددة، بما في ذلك التقديم، وبناء القدرات، وتقييم المشروعات، والمشاركة في مؤتمر الأطراف وغيره من المؤتمرات، وربط المشروعات بالشركاء المحتملين.

تتمحور عملية الاختيار حول:

١. لجنة تنظيمية، برئاسة المنسق العام للمبادرة، وتتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات.
٢. لجان تنفيذية من مختلف المحافظات، يرأس كل منها المحافظ، ويبلغ مجموعها ٢٧ لجنة.
٣. لجنة تحكيم، برئاسة المنسق الرفيع المستوى للأمم المتحدة لتغير المناخ، وتتكون من ممثلين رفيعي المستوى عن مختلف الوزارات.

ويُشترط في هذه المشروعات استيفاء ستة معايير رئيسية: المكوّن الأخضر (الاستدامة البيئية)، المكوّن الذكي، الجدوى الاقتصادية، إمكانية التكرار، الأثر المستدام، والشمول.

الإنجازات الخاصة بالمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

على مدار ثلاث دورات متتالية للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، تم تلقي ١٧,٧٩٧ مشروعًا موزعًا على ست فئات رئيسية. ومن بين هذه المشروعات، تم اختيار ٥٤ مشروعًا فائزًا بواقع ١٨ مشروعًا في كل دورة، حيث حصلت على دعم نوعي شمل بناء القدرات، وتوفير التمويل، والمشاركة في مؤتمرات الأطراف ٢٧ و ٢٨ و ٢٩، مما عزز فرصها في التوسع والتأثير.

ولم يقتصر أثر المبادرة على المشروعات الفائزة فحسب، بل امتد ليشمل بناء قدرات ١١,٥٠٠ شخص من

خلال جلسات تدريبية عبر الإنترنت، وورش عمل، وندوات متخصصة بالشراكة مع المؤسسات المعنية، بهدف تزويد المشاركين بالمعرفة والخبرة اللازمة لقيادة مشروعات مستدامة وناجحة. وتتوفر هذه الدورات للجمهور عبر منصة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، بما يضمن استمرارية الأثر وتوسيع نطاق المستفيدين.

حاليًا، يمكن تصنيف المشروعات ضمن ثلاث فئات رئيسية:

١. **مشروعات قيد التشغيل بنجاح**، حققت نتائج مرضية وتعمل وفق المعايير المحددة.
٢. **مشروعات جاهزة للتنفيذ**، استكملت إعداد الأسس الفنية والمؤسسية وتنتظر استكمال عناصر مثل التمويل أو التصاريح للانتقال إلى التنفيذ النشط.
٣. **مشروعات في مراحل التطوير المبكرة**، تعمل على صياغة الخطط وتحديد النطاق والميزانية وتخصيص الموارد اللازمة.

بهذا النهج، لا تكتفي المبادرة باختيار مشروعات مبتكرة، بل تعمل على تهيئة بيئة متكاملة لدعم دورة حياة المشروع من الفكرة وحتى التشغيل الفعّال، مما يسهم في ترسيخ العمل المناخي المحلي كمحرك للتنمية المستدامة في مصر.

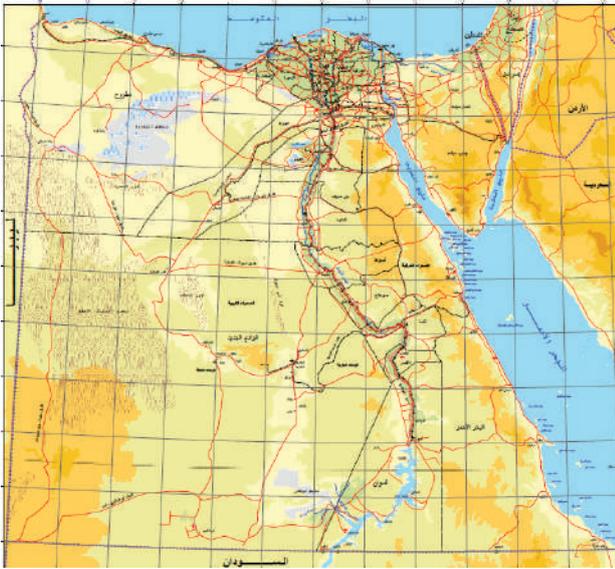
عدد المشروعات المقدمة تحت مظلة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية - وفقًا لكل فئة من الفئات المختلفة:

- ١٤٩٣ مشروعات واسعة النطاق
- ٢٣٨٨ مشروعات متوسطة النطاق
- ٢٩٤١ مشروعات مجتمعية غير هادفة للربح
- ١٧٠٩ شركات ناشئة
- ١٦١٣ مشروعات صغيرة الحجم ومحلية
- ٢٠٩٣ مشروعات مرتبطة بالنوع الاجتماعي

ولا تقتصر الفروق على الأقاليم ولكنها تمتد أيضاً للمحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وبين المراكز التابعة لكل محافظة، وكذلك بين المُدُن والقُرى بكل مركز.

جدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد كثفت جهودها خلال السنوات القليلة الماضية لسد الفجوات التنموية، وفي مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، الأمر الذي أسهم في تحسين مستوى المعيشة والخدمات في العديد من المناطق. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الجهود خطوة مهمة، فإن العديد من المجالات لا تزال تتيح فرصاً واسعة لتطوير تدخلات جديدة وتوجيه الاستثمارات نحو سد الفجوات وتعزيز تنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجاً، بما يضمن تحقيق تنمية مكانية متوازنة وشاملة تغطي كافة مناطق الجمهورية، اتساقاً مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٢٠.

أقاليم جمهورية مصر العربية



أهم مظاهر التفاوتات الإقليمية

يُوضّح الجدول التالي بعض من المؤشرات التي تعكس بعض مظاهر التفاوتات الإقليمية، من حيث نسبة السكان، مُعدّلات الأميّة، البطالة، على مُستوى الأقاليم.

٨. سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافاً وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجية الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. ومن خلال توفير أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة، يصبح بالإمكان تحديد أولويات التدخل ووضع خطط مبنية على حقائق ملموسة. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجاً.

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يُضم كلٌّ منها عددًا من المحافظات بين اثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، وقد بلغ التعداد السكاني لمصر نحو ١٠٧,٩ مليون نسمة في أغسطس ٢٠٢٠.

وتتفاوت هذه الأقاليم، والمُوضّحة بالخريطة، ليس فقط من حيث المساحة وعدد السكان، وكذلك الخصائص الديموغرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية. إنما أيضاً من حيث الظروف المناخية والتضاريس والمُقدّمات الطبيعية والثروات المعدنية والمائية والزراعية والإمكانات التصنيعية، ومن ثم، إمكانات وفرص الاستثمار بوجه عام. الأمر الذي أفضى إلى وجود عدد من التفاوتات والفجوات في درجات التطور والتنمية بوجه عام.

جدول ١ مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية

الإقليم	المحافظات التابعة	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	معدل البطالة (%) ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (٢٠٢٣)	نسبة السكان (٢٠٢٤/١/١) (%)
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية	٢١,٦	١٠,١	٢٤,٦
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح	٢٧,٩	٨,١	١٢,٤
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ	٢٣,٢	٥,٨	٢١,٤
القناة وسيناء	بورسعيد / الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء / الشرقية	١٩,٤	١٣,٢	١١
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا	٣٥,٧	٤,٢	١٣,٣
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد	٢٤,٧	٣,٧	٥,١
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر	٢٣,٩	٨,٩	١٢,٢
	المُتوسط العام / الإجمالي	٢٥,٨	٧,٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وكما هو موضح بالجدول أعلاه، فقد بلغت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد ٣٥,٧٪، وفي إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى مُعدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما مُعدل البطالة، فقد بلغ أعلى مُستوياته في إقليم القناة وسيناء (١٣,٢٪)، ويليه إقليم القاهرة بنسبة ١٠,١٪، ثم إقليم جنوب الصعيد بنسبة ٨,٩٪. بينما لم تتجاوز مُعدلات البطالة في أقاليم شمال ووسط الصعيد (٥٪).

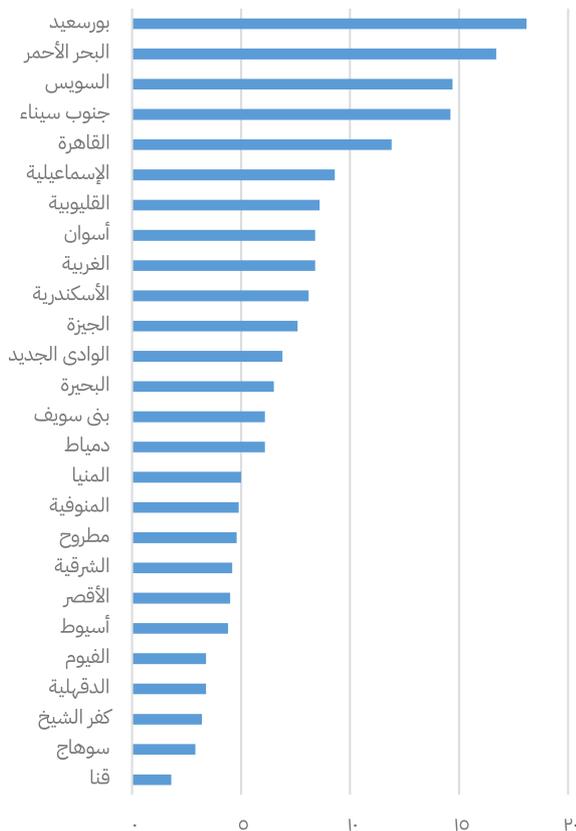
وفيما يخص نسبة السكان في كل إقليم، فقد استأثر إقليم القاهرة وحده بنحو ربع التعداد السكاني للجمهورية (٢٤,٦٪)، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٤٪ و ١٣,٣٪ على التوالي، بينما يقطن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥,١٪).

معدل البطالة على مستوى المحافظات

في عام ٢٠٢٤، بلغ مُعدل البطالة ٦,٦٪ بإنخفاض قدرة ٠,٤٪ عن العام السابق والذي بلغ معدل البطالة فيه ٧٪، حيث سجل عدد المُتَعلّين ٢,١١٣ مليون مُتَعلّل (١,٠٩١ مليون ذكور، ١,٠٢٢ مليون إناث)، مُقابل ٢,١٩٠ مليون مُتَعلّل (١,١٩٦ مليون ذكور، ٠,٩٩٤ مليون إناث) في عام ٢٠٢٣. وقد بلغ مُعدل بطالة الذكور ٤,٢٪ مُقابل ٤,٧٪ في العام السابق، بينما بلغ مُعدل بطالة الاناث ١٧,١٪، مُقابل ١٧,٨٪ في العام السابق.

طبقاً للأقاليم الجغرافية، شهدت مُعدلات البطالة ثبات في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ في حضر الوجه البحري بنسبة ٨,٦٪ وارتفاع في معدل البطالة في المُحافظات الحضرية من ١١٪ في ٢٠٢٣ إلى ١١,١٪ في ٢٠٢٤. وانخفاض في مُعدل البطالة في باقي المناطق كالتالي: ريف الوجه البحري من ٥,٢٪ إلى ٤,٧٪، حضر الوجه القبلي من ٩,٦٪ إلى ٨,٣٪، ريف الوجه القبلي من ٤,٢ إلى ٣,٦٪، حضر مُحافظات الحدود من ١٤,٤ إلى ١٢,٢٪، وريف مُحافظات الحدود من ٧٪ إلى ٤,٥٪.

شكل ١ معدل البطالة (١٥-٦٥) طبقاً للمحافظة، ٢٠٢٤



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤

بعض مظاهر التفاوتات الإقليمية في محور التعليم وسوق العمل

هناك العديد من المؤشرات ذات الأهمية التي تستخدم لتقييم أداء العملية التعليمية وسوق العمل، ومن بينها مؤشرات الكفاءة الداخلية كمعدلات الرسوب والتسرب، وكذا مؤشرات الكفاءة الخارجية مثل قابلية الخريجين للتوظيف ومدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى الإقليمي نذكر على سبيل المثال متوسط مستوى التحصيل الدراسي، وكذا معدلات البطالة، ومعدلات التشغيل، وكذلك العمل في مجالات التخصص عبر المناطق الجغرافية.

فيذا تم قياس المستوى التعليمي من خلال متوسط سنوات استكمال مستوى التعليم، يظهر تفاوتات واضحة بين المناطق الجغرافية، وخاصة في المناطق الريفية والحدودية ببعض المحافظات. كما تواجه النساء تمييزاً إضافياً، إذ تتمتع الإناث بعدد سنوات دراسة أقل بشكل مستمر مقارنة بالذكور (الجدول ٢).

جدول ٢ مستوى التحصيل الدراسي للذكور والإناث

	٢٠٢١		٢٠١٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الإجمالي	٨,١	٧,١	٧,٤	٥,٨
شريحة الثروة الخمسية				
الأدنى	٥,٥	٣,٣	٤,٩	٢,١
الثانية	٥,٩	٤,٤	٥,٥	٣,٣
الوسطى	٧,٩	٦,٨	٧,٦	٦,٢
الرابعة	١٠,٢	٩,٦	٧,٨	٧
الأعلى	١١,٤	١١,٣	١١	١٠,٧
محل الإقامة				
المحافظات الحضرية	٩,٩	٨,٦	٩,٦	٨,٤
المناطق الحضرية بالوجه البحري	١٠,١	١٠	٩,٥	٨,٩
المناطق الريفية بالوجه البحري	٧,٨	٦,٧	٦,٧	٥,٣
المناطق الحضرية بالصعيد	٩,١	٨,٢	٨,٧	٧,٥
المناطق الريفية بالصعيد	٦,٧	٤,٩	٥,٧	٣,٤

المصدر: للسج السكاني والصحي في مصر لعام ٢٠١٤، ومسح صحة الأسرة لعام ٢٠٢١

تتركز النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية بأجر في المحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، ويرجع ذلك إلى انتشار العديد من أشكال العمل المؤقت وأنشطة البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم في هذه المناطق. ويلاحظ وجود ارتباط بين ارتفاع عدد العاملين بأجر في هذه المحافظات وزيادة معدلات العمالة غير الرسمية بأجر، مقارنة ببعض المحافظات الأخرى التي تتسم بانخفاض كل من معدلات العمالة غير الرسمية بأجر ونسبة العمالة بأجر بشكل عام. فتأتي النسب الأقل للعمالة غير الرسمية بأجر في محافظات (البحر الأحمر، الوادي الجديد، جنوب سيناء، الأقصر، مطروح)، وهي محافظات تتسم بسيطرة نشاط اقتصادي بعينه، لكن لا يمكن إغفال ارتفاع معدلات البطالة في تلك المحافظات أيضًا.

هذه الظاهرة المتمثلة في ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي أدت إلى اتخاذ الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى دمج العمالة غير الرسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي، وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة العاملين. وفي هذا الإطار، تُبذل جهود كبيرة لتوسيع نطاق منظومة التأمينات الاجتماعية، بما يشمل تدريجيًا فئات العمالة غير الرسمية، لا سيما في القطاعات التي تنتشر فيها أنماط العمل غير المنتظم والأجر اليومي أو الموسمي، مثل الخدمات الحرفية. ويُعد هذا التوجه خطوة محورية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعاملين، وضمان حقوقهم في التقاعد والرعاية الصحية.

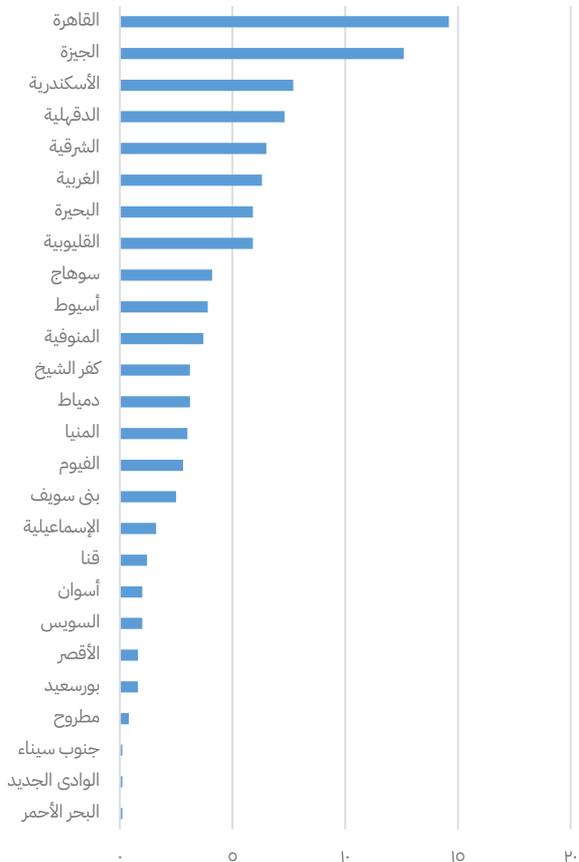
وفي سياق متصل، يُعد برنامج «حياة كريمة» أحد أبرز المبادرات الوطنية التي ساهمت بشكل غير مباشر في الحد من العمالة غير الرسمية. إذ يشمل البرنامج تطوير شامل للبنية التحتية والخدمات الأساسية في القرى والمناطق الريفية والمهمشة، ويؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة داخل مشروعات رسمية ومنظمة، مما يحد من اعتماد المواطنين على العمل غير الرسمي. كما يساهم البرنامج في تحسين بيئة العمل داخل المجتمعات المحلية، ورفع مستوى جودة الحياة، وهو ما يُمهّد الطريق نحو اقتصاد محلي أكثر استقرارًا وتنظيمًا.

تشير البيانات المتاحة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة ضمن عدد من المحافظات المصرية، وعلى وجه الخصوص محافظات بورسعيد، البحر الأحمر، السويس، وجنوب سيناء. وتتميز هذه المحافظات بقلّة التنوع الاقتصادي، حيث تعتمد بشكل رئيسي على قطاع واحد محدد، مثل قطاع السياحة الذي يتميز بطبيعته الموسمية، أو على نشاط اقتصادي رئيسي كقناة السويس في حالة بورسعيد والسويس. مما يجعل هذه المناطق أكثر عرضة لتقلبات اقتصادية تؤثر بشكل سلبي على فرص التشغيل.

العمالة غير الرسمية بأجر على مستوى المحافظات

تكشف البيانات التالية عن حجم العمالة غير الرسمية بأجر في مختلف محافظات الجمهورية، مما يساعد على رصد التفاوتات الجغرافية وتحديد المحافظات الأكثر احتياجًا إلى التدخلات الحكومية.

شكل ٢ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمحافظة، ٢٠٢٤



التعليم الفني

وبوجه عام، فإن أحد مفاتيح إصلاح المنظومة التعليمية هو إعادة هيكلة توزيع المدارس الفنية وكذا التخصصات الفنية والتوسع فيهما بما يتلائم مع تحليل الفرص التنموية والاستثمارية يعكس تحليل دقيق لاحتياجات سوق العمل في كل محافظة وفي هذا السياق، جاءت تجربة مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools كنموذج رائد للتعليم الفني المطور.

مدارس التكنولوجيا التطبيقية Applied Technology Schools

ونظرًا لما يمثله التعليم الفني والمهني من أهمية محورية لتحقيق أي نهضة صناعية، فقد أصبح أحد ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. انعكس ذلك في جهود الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والتي سعت إلى دعم وتعزيز دور مدارس التكنولوجيا التطبيقية بهدف تعزيز الروابط بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل و تحسين كفاءة ومرونة هذه السوق. ففي عام ٢٠٢٥، بلغت عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية حوالي ١٢٨ مدرسة موزعة على جميع محافظات الجمهورية، مع تركّز ملحوظ في محافظات القاهرة، الجيزة، والشرقية، تليهم محافظة القليوبية. تماشيًا مع ارتفاع الكثافة السكانية وتوافر البنية الصناعية.

تتميز مدارس التكنولوجيا التطبيقية بدمجها بين الدراسة النظرية والتدريب العملي داخل بيئة عمل حقيقية، من خلال شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات مثل فولكس فاجن، والسويدي، وبي تك، وغيرها. هذا النموذج يتطلب وجود شريك صناعي داخل المدرسة، مما يعزز جاهزية الطلاب للانخراط المباشر في سوق العمل، حيث يحصل أكثر من ٨٠٪ من الخريجين على فرص توظيف مضمونة داخل هذه الشركات فور التخرج، إلى جانب حصولهم على شهادات خبرة معتمدة.

تعكس بيانات توزيع المدارس الثانوية في مصر فرصة مهمة لإعادة موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعلية. فمع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وتزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة، يبرز المجال واسعًا لتوسيع التعليم الفني والتكنولوجي وتعزيز جاذبيته، بما يحقق التوازن بين التعليم الثانوي العام والاحتياجات التنموية المستقبلية.

وفي ظل جهود التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري لصالح قطاع الصناعة التحويلية، ذا الإنتاجية والقيمة المضافة المرتفعة، وما يستتبعه من تزايد الطلب على العمالة الفنية والمهارات المتخصصة كمدخل أساسي للعمليات الإنتاجية، فلا يزال التعليم الثانوي الفني بفروعه المختلفة يشكل تمثيلًا متواضعًا.

فالقاعات الإنتاجية كالصناعة، والزراعة، والخدمات، أصبحت تتطلب مهارات عملية وتطبيقية متخصصة، ويزداد هذا التوجه حدة مع تسارع التطورات التكنولوجية ونظم الأتمتة الحديثة، وهو ما أكدته التقارير الحديثة من البنك الدولي، ومنتدي الاقتصاد العالمي. كان من أهم نتائج ذلك، تزايد أعداد الخريجين مع عدم امتلاك المهارات المطلوبة، مما أدى في النهاية إلى فجوات في التوظيف، مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة في المناطق الريفية. ويأتي ذلك رغم أن نسب الالتحاق بالتعليم الفني تتجاوز نظيرتها في التعليم الثانوي العام، حيث تمثل نحو ٥٥٪ من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية.

من حيث التوزيع الجغرافي، تنصدر محافظات القاهرة والجيزة والشرقية للمشهد بعدد كبير من المدارس (على سبيل المثال، القاهرة تضم ١١٢١ مدرسة وحدها)، وهو ما يعكس الكثافة السكانية العالية وتوافر البنية التحتية، لكنه لا يترجم بالضرورة إلى تحقيق التوازن الجغرافي بين التعليم وفرص العمل. كذلك نجد محافظات مثل البحر الأحمر والأقصر تعتمد اقتصاديًا على السياحة، إلا أن هناك فرصة واعدة للتوسع في عدد المدارس الفندقية.

الجاري توقيعتها في هذا المجال بهدف تمكين خريجي التعليم الفني من المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي.

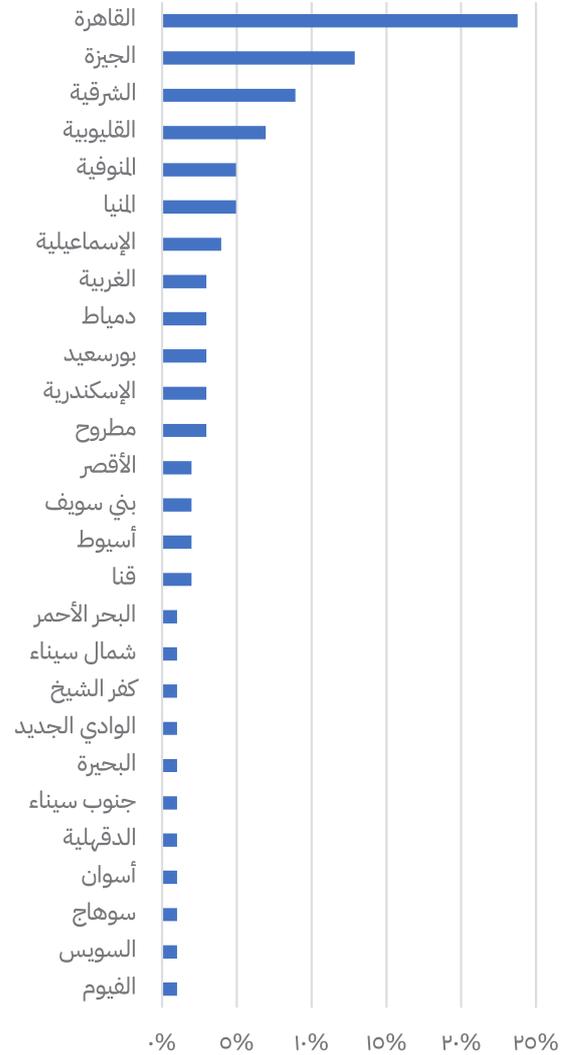
من جانب آخر، وفي سياق تعزيز العدالة التعليمية، تأتي مبادرة «حياة كريمة» كأحد الركائز الرئيسية التي تسعى إلى سد الفجوة في إتاحة وتطوير المدارس الثانوية الفنية في المناطق الأكثر احتياجًا. وتُعطي هذه المبادرة أولوية خاصة للمحافظات التي تمتلك فرصًا للتوسع في عدد المدارس مثل الوادي الجديد، مطروح، شمال وجنوب سيناء، بهدف رفع مستوى الخدمات التعليمية وتحسين فرص الطلاب في هذه المناطق للوصول إلى تعليم فني متطور.

وتتماشى هذه الأنشطة جميعها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع تطوير التعليم الفني على رأس أولوياتها، من خلال التحول إلى نظام تعليمي حديث قائم على التكنولوجيا في التدريس وعملية التقويم، مع تطبيق نظام الجدارات الذي يركز على تنمية المهارات العملية والوظيفية بدلًا من الاقتصار على الجانب النظري. كما تشجع الدولة القطاع الخاص كشريك تنموي رئيسي على الاستثمار في منظومة التعليم الفني، بما يعزز من كفاءتها وزيادة تنافسيتها لتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية وعلي رأسها القطاع الصناعي.

استهداف السياسات من خلال تعبئة وتحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك

تُعد بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS) أداة محورية لفهم الواقع المعيشي للأسر المصرية، إذ توفر صورة شاملة ودقيقة عن أنماط الإنفاق ومستويات الدخل ومصادره المختلفة. ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة نظرًا لدورته المنتظمة كل عامين منذ عام ٢٠٠٨، ما يتيح تتبع التغيرات الزمنية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر. كما يتيح نطاق تغطيته الواسع، والذي يشمل جميع أوجه الإنفاق (مثل الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، وغيرها من مجموعات الإنفاق) وكافة مصادر الدخل (بما في ذلك العمل، والتحويلات الجارية، والدخل من الممتلكات)، بناء قاعدة بيانات دقيقة وثرية.

شكل ٣ التوزيع النسبي لمدارس التكنولوجيا التطبيقية على مستوى المحافظات في ٢٠٢٥



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

علاوة على ذلك، تفتح هذه المدارس أمام الطلاب مسارات متعددة بعد التخرج، تشمل الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو استكمال التعليم في المعاهد الفنية، أو الجامعات التكنولوجية، أو حتى الجامعات التقليدية بعد إجراء معادلة، ما يتيح لهم مرونة تعليمية ومسارات مهنية متنوعة. وتُعد هذه المبادرة من أبرز جهود الدولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وخاصة في القطاعات الصناعية والإنتاجية ذات الأولوية.

وفي السياق ذاته، تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى تحويل ١٢٧٠ مدرسة فنية إلى مدارس دولية مطورة، تستوفي المعايير العالمية، وذلك من خلال الشراكات الدولية والاتفاقيات

من العمل الإحصائي، نفذت مصر ١٤ تعدادًا سكانيًا حتى الآن، قدمت من خلالها بيانات تفصيلية حول الحجم السكاني، والتوزيع الجغرافي، وقضايا الإسكان، والثروة العقارية، والنشاط الاقتصادي، وهي بيانات تُعد ركيزة أساسية لرسم السياسات العامة وسياسات التنمية الاقتصادية. وتبرز أهمية التعداد في كونه المصدر الشامل الذي يغطي بدقة أوضاع المباني ومكوناتها، وعدد السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعداد المنشآت وتوصيفها وفقًا لطبيعتها الاقتصادية.

وانطلاقًا من أهمية هذا المشروع الوطني، يستعد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتنفيذ تعداد ٢٠٢٧ بمنهجية جديدة تركز على الدمج بين الحصر الميداني الشامل والاعتماد على السجلات الرسمية الرقمية المتوفرة لدى جهات الدولة، مع استكمال البيانات التي لا تغطيها تلك السجلات. وتتضمن المنهجية توظيف معرفات ربط موحدة مثل الرقم القومي للأفراد، والرقم العقاري الموحد للمباني والوحدات، ورقم التسجيل الضريبي للمنشآت، إلى جانب الاستفادة من الخرائط الجغرافية المكانية المحدثة. كما سيتم لأول مرة تطبيق آلية العد الذاتي، والتي تتيح للمواطنين إدخال بياناتهم بأنفسهم إلكترونياً من خلال أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية، ما يعزز دقة البيانات ويخفض التكاليف ويزيد من الاستجابة الطوعية.

وتهدف منهجية التعداد الجديدة إلى بناء قاعدة بيانات شاملة تغطي كافة المباني والوحدات، وجميع الأسر والأفراد داخل الدولة، مع توثيق خصائصهم السكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التكاليف الرئاسية بدقة، لا سيما ما يتعلق بالحصر الشامل لذوي الإعاقة، والأجانب واللاجئين. كما توفر المنهجية إطارًا لتقييم مستوى اتساق السجلات الرسمية مع المفاهيم الإحصائية الدولية، تمهيدًا للانتقال إلى التعداد السجلي الكامل في ٢٠٣٧.

وقد بدأت التحضيرات الفعلية منذ يناير ٢٠٢٢ وتشمل تحديث خريطة الأساس وربطها بالرقم العقاري الموحد، وبناء قاعدة بيانات أولية بالتعاون

يسهم هذا النوع من البيانات الدقيقة في تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر بشكل أكثر تفصيلاً، بما في ذلك رصد الفجوات بين الفئات الجغرافية والديموغرافية المختلفة. ومن خلاله يمكن رصد مؤشرات الفقر وتوزيعها الجغرافي، وتحديد الفئات الأكثر احتياجًا، مما يمكّن الدولة من توجيه الدعم والموارد بفعالية نحو المناطق والأسر الأكثر احتياجًا. كما يُعد الأساس لتحسين تصميم برامج الحماية الاجتماعية، وضمان شمولها واستهدافها الأمثل، بما يتوافق مع مبادرات الدولة مثل «حياة كريمة» وغيرها من المشروعات القومية.

وفي إطار التوجه نحو بناء سياسات قائمة على البيانات والأدلة، يتم تعبئة وتحليل هذه البيانات التفصيلية لاستخدامها في دعم صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى الواقع الفعلي. وتُشكل نتائج البحث مصدرًا رئيسيًا لتقييم أثر السياسات القائمة، واقتراح تدخلات أكثر فعالية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

وفي ظل الانتهاء من العمل الميداني للبحث الخاص بعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والذي استمر على مدار عام كامل، تُمثل النتائج المرتقبة في نهاية سبتمبر ٢٠٢٥ فرصة مهمة لتحديث خريطة الفقر على مستوى الجمهورية، وتقييم أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنفذة خلال الفترة الأخيرة. كما أن استمرار العمل في إطلاق البحث الجديد لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بدءًا من أكتوبر المقبل، يُعزز من استمرارية رصد الأوضاع المعيشية للأسر ومواكبة التطورات الاقتصادية، مما يدعم بناء سياسات أكثر استهدافًا ومرونة واستنادًا إلى بيانات دقيقة ومحدثة.

التخطيط ومنهجية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٢٧

تُعد التعدادات العامة للسكان والإسكان والمنشآت في مصر من أهم أدوات التخطيط التنموي القائم على الأدلة، حيث بدأت الدولة إجراء هذه التعدادات منذ عام ١٨٨٢، واستمرت بانتظام بما يتوافق مع التوصيات الدولية والتطورات التكنولوجية المتسارعة. وبفضل سجلها الطويل

البيدانية الخاصة بالتعداد، ويجري حاليًا العمل على معالجة البيانات واستخراج النتائج التي سيتم إعلانها فور الانتهاء منها، لتكون أداة أساسية في توجيه السياسات الاقتصادية وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد والاستثمارات على المستوى القومي والإقليمي.

مؤشرات كمية متكاملة لتقييم الأداء التنموي

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تُمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، تبرز مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد (الذين يشكّلان عنصرين رئيسيين في المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات العامة) إلى جانب مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد.

١- مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظات

وفي إطار النهج ذاته، وسعيًا لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة، تم التعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومعهد التخطيط القومي لاحتساب مؤشر التنمية البشرية للمحافظات المصرية، وذلك بعد توقف دام منذ إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠. وقد تم احتساب المؤشر بناءً على بيانات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بهدف توفير تقييم موضوعي وشامل لمستوى التنمية البشرية على المستويين القومي والمحلي، بما يدعم رسم السياسات التنموية الأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

ويُعد مؤشر التنمية البشرية أداة رئيسية لرصد التطور التنموي، حيث لا يقتصر فقط على النمو الاقتصادي، بل يأخذ في الاعتبار أبعادًا متعددة تشمل الصحة والتعليم، ومستوى المعيشة. ومن خلال هذا التقييم متعدد الأبعاد، يوفر المؤشر صورة دقيقة عن الفوارق التنموية بين المحافظات، ويساعد في تحديد المناطق التي تعاني من فجوات تنموية وتلك التي شهدت تحسنًا ملموسًا، مما يسهم في توجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وفعالية.

مع الشركاء الوطنيين، وعلى رأسهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة الرقابة الإدارية، وإدارة المساحة العسكرية. كما جرى وضع خطة إعلامية متكاملة تواكب مراحل التنفيذ المختلفة، وتستهدف رفع الوعي العام بأهمية المشاركة في التعداد والعد الذاتي.

وسيتم تنفيذ الحصر الميداني على ثلاث مراحل: الأولى لحصر المباني ومكوناتها خلال ديسمبر ٢٠٢٦ - فبراير ٢٠٢٧، والثانية لحصر السكان خلال أبريل - مايو ٢٠٢٧، والثالثة لحصر المنشآت خلال يونيو - يوليو ٢٠٢٧. وستُبنى على هذه المراحل قواعد بيانات مركزية للأسر، والسكان، والمنشآت، ما يدعم بناء سجل وطني رقمي متكامل وشامل. وتُعد هذه المنهجية نقلة نوعية في النهج الإحصائي في مصر، كونها تُمكن من الحصول على بيانات لحظية عالية الجودة، تُستخدم في إدارة الأزمات وتخطيط الخدمات وتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة وعدالة.

التعداد الاقتصادي

يُعد التعداد الاقتصادي أحد الأدوات الرئيسية التي تسهم في دعم السياسات الاقتصادية من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة حول هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية في الدولة. وفي هذا السياق، ينفذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التعداد الاقتصادي السادس، والذي يُعد ثاني أهم الأعمال الإحصائية بعد التعداد السكاني. ويهدف التعداد إلى جمع بيانات تفصيلية عن مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي على المستويين القومي والإقليمي، بما يتيح قياس النمو الاقتصادي بدقة، وتحديد مساهمة كل نشاط اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس الأهمية النسبية لكل نشاط مقارنة بالأنشطة الأخرى. كما يوفر التعداد معلومات متكاملة حول مدخلات ومخرجات كل نشاط اقتصادي على حدة، مما يساعد في تحليل سلاسل القيمة واتخاذ قرارات تستند إلى أدلة كمية واضحة. ولا تقتصر أهمية التعداد على توصيف الواقع الاقتصادي، بل تمتد إلى تحسين جودة العديد من المؤشرات الاقتصادية الرسمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تُستخدم مخرجات التعداد كأداة مرجعية لتحديث وتدقيق هذه البيانات بما يضمن دقتها. وقد أنهى الجهاز كافة الأعمال

تقيماً دقيقاً يساهم في تطوير سياسات وبرامج فعالة للتخفيف من الفقر.

تكمّن أهمية هذا المفهوم في تقديم تقييم شامل لمستوى معيشة الأفراد وكشف أوجه الحرمان المتداخلة، مما يساعد على تتبع التقدم بين الفئات الأكثر فقراً وتعزيز جهود التنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يساهم في متابعة الفقر بمرور الوقت، مما يدعم تنسيق السياسات وتعديل الاستراتيجيات بفعالية. في الوقت نفسه، يعكس الجهود الوطنية في تقليل الحرمان من الخدمات الأساسية من خلال برامج دعم مختلفة مثل «حياة كريمة» ومبادرات أخرى مماثلة.

يرتبط المؤشر بشكل وثيق بالاستراتيجيات الوطنية، حيث يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية المحدثة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، ويدعم توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، ويتكامل مع برامج قومية مثل برنامج تنظيم الأسرة الوطني.

فوائد المؤشر ودوره في توجيه السياسات:

- **تصميم سياسات أكثر استهدافاً ومركزة على الأدلة:** من خلال تحديد المناطق الأكثر حرماناً، يتم توجيه الموارد والتدخلات إلى حيث الحاجة الفعلية، مما يرفع كفاءة وفاعلية الجهود التنموية.
- **تحسين تخصيص وترتيب أولويات الموازنات:** يتيح توفر بيانات تفصيلية عن أبعاد الحرمان المختلفة اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة لتحقيق أكبر أثر.
- **توفير إطار قوي للمتابعة والتقييم:** يُستخدم المؤشر كأداة قياس مرجعية لرصد التقدم بمرور الوقت وتقييم فعالية استراتيجيات الحد من الفقر.
- **صياغة استراتيجيات أكثر وعياً وشمولاً للحد من الفقر:** من خلال النظر إلى الفقر كمفهوم يتجاوز الدخل ويعالج أسبابه الجذرية للوصول إلى حلول مستدامة.

وفي هذا السياق، سيشكّل تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢٥ أداة تحليلية لتقديم تقييم موضوعي للتقدم في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهي ركائز مترابطة تعزز الجاهزية لسوق العمل وتزيد الإنتاجية. وانسجاماً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والهدف المتعلق بتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل، سيقدّم التقرير مؤشراً مركباً جديداً يقيس الفجوات التنموية المتعددة الأبعاد على المستويات الجغرافية، وبين الجنسين، وبحسب الإعاقة.

ويتكوّن المؤشر من ثلاثة محاور رئيسية:

- **البنية التحتية للاحتياجات الأساسية:** المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والإسكان، والنقل العام.
- **رأس المال البشري:** التعليم الجيد، وبناء القدرات، والصحة، والتغذية.
- **التمكين:** الرقمنة، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الإنتاجية.

٢- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

وفي إطار النهج ذاته، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين من بينهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التضامن الاجتماعي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، ومنظمة اليونيسف، بتطوير مؤشر وطني للفقر متعدد الأبعاد (MPI)، والذي يتجاوز المقاييس التقليدية لقياس الفقر بهدف معالجة أبعاده المختلفة.

يشير مفهوم الفقر متعدد الأبعاد إلى أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل وحرمان مادي، بل هو ظاهرة ذات جوانب متعددة تتضمن أوجه حرمان إضافية مثل التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، مما يوفر صورة شاملة لحالة الفقر. ويشمل هذا المؤشر سبعة أبعاد و١٩ مؤشراً، مما يعزز دقة التقييم. يُعتبر الفرد محروماً إذا كان يعاني من نقص في اثنين من الأبعاد السبعة، وبالتالي توفر هذه المنهجية

ويهدف المؤشر على المستوى الوطني إلى دعم عملية التخطيط الفعّال، والإدارة الرشيدة لموارد الدولة، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، كما يهدف إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي. أما على مستوى المحافظة، فيسهم المؤشر في قياس كفاءة أداء المحافظات، ومدى المرونة الاقتصادية التي تتمتع بها المحافظات وتحفيزها وزيادة قدرتها على تحسين أدائها، والاستفادة من النماذج الناجحة.

الفوائد المتوقعة لمصر من إصدار مؤشر تنافسية المحافظات المصرية (EGCI)

- **تعزيز صنع القرار القائم علي البيانات وترسيخ مبدأ اللامركزية:** من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة ومُحدثة تُبرز الوضع التنموي لكل محافظة في أبعاد التنمية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، بما يمكّن المحافظات والمحليات من التخطيط وصنع القرار استنادًا إلى أدلة وقياسات دقيقة، وبالتالي تعزيز تخصيص الفعال للموارد والاستثمارات.
- **تعزيز القدرة التنافسية الشاملة لمصر:** من خلال تسليط الضوء على مجالات التحسين، سيحفز EGCI الإصلاحات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لكل محافظة، وبالتالي مصر.
- **تحفيز جذب الاستثمارات:** خلق بيئة أكثر تنافسية تجذب بدورها الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.
- **ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة:** من خلال الإشارة إلى الفوارق التنموية بين المحافظات.

منصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة «مصدر»

وفي ظل هذا التوجه نحو التخطيط القائم على البيانات، تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بمنظومة المتابعة والتقييم، إدراكًا لأهمية توفير بيانات عالية الجودة، وموثوقة، ومحدثة بشكل دوري، لتحقيق التنمية

- **إبراز التقدم المحرز والتحديات المتبقية:** إظهار التحسن في جودة الحياة وتأثير الجهود التنموية، مع رصد أثر الصدمات الخارجية مثل جائحة كوفيد-١٩ والأحداث الجيوسياسية على مؤشرات الفقر.

٣- مؤشر تنافسية المحافظات المصرية

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات فعّالة ومبنية على الأدلة، تمضي الدولة قدمًا نحو تطوير مؤشرات كمية متكاملة تتيح تقييم الأداء التنموي بشكل علمي ومنهجي. وفي هذا السياق، يبرز مؤشر تنافسية المحافظات المصرية كأداة تحليلية هامة، تسهم في قياس القدرة الإنتاجية لكل محافظة، ومدى قدرتها في مجال التنافسية.

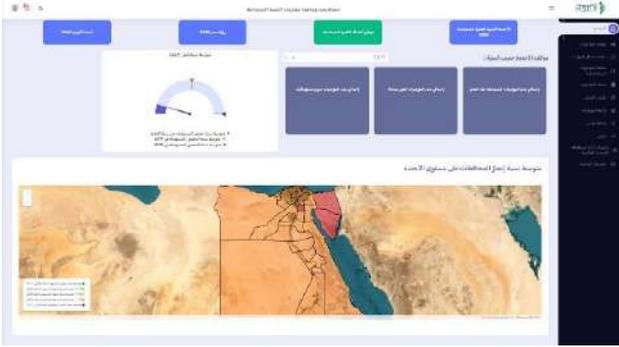
ويستند المؤشر إلى مفهوم التنافسية كما ورد في تقرير التنافسية العالمي، وهو: «قدرة المحافظة على المساهمة في النمو المستدام والاحتوائي، وزيادة الإنتاجية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم توفير مستوى معيشة ملائم للمواطن». وبذلك، لا يُعد المؤشر مجرد أداة للتقييم، بل يمثل وسيلة عملية لإبراز نقاط القوة والضعف في كل محافظة، وتحديد الفجوات التنموية التي تتطلب التدخل، وكذلك رصد أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها على المحافظات الأخرى.

ويتكون المؤشر من أربعة محاور رئيسية تشمل: البيئة المواتية، ورأس المال البشري، والأسواق، وبيئة الابتكار، ويتضمن ٨٢ مؤشرًا فرعيًا لقياس جوانب متعددة مثل البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، سوق العمل، وديناميكية الأعمال.

وقد تم تطوير هذا المؤشر بما يتوافق مع السياق المصري من خلال جهد تعاوني بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، إلى جانب مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، ويصدر بشكل سنوي بدايةً من عام ٢٠٢٣ عن بيانات العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

دقيقة وموثوقة. كما تُوفّر المنصة قاعدة بيانات متكاملة تُعزز من عملية إعداد وتقديم تقارير التنمية المستدامة إلى الجهات الدولية، وعلى رأسها التقارير الطوعية المحلية المُقدمة للأمم المتحدة لتوثيق التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، فضلاً عن التقارير الوطنية المعنية بتوطين تلك الأهداف على مستوى المحافظات.

منصة مصدر



المستدامة على مستوى المحافظات، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، طورت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المنصة الإلكترونية «مصدر» لربط كافة الجهات الوطنية المصدرة لبيانات التنمية المستدامة، بهدف متابعة وتقييم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر. ولا تقتصر تغطية المنصة على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد لتشمل أيضاً المستوى المحلي (المحافظات)، بما يُعزز من شمولية عملية التقييم ويدعم مواءمة السياسات التنموية بين المستويين المحلي والوطني.

وتُعد «مصدر» ركيزة هامة في دعم عملية اتخاذ القرار المبني على الأدلة، حيث تمكن الحكومة من متابعة الأداء التنموي بشكل دوري، وتحليل الفجوات والتحديات، وتصميم سياسات تستند إلى بيانات

قواعد معلومات دقيقة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، تغطي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل قرية، وحالة الخدمات المتاحة بها، وذلك لضمان توجيه التدخلات التنموية إلى المناطق الأكثر احتياجاً.



كما تعتمد المبادرة على آليات متابعة وتقييم دورية لقياس مستوى التقدم ومطابقة النتائج للمستهدفات، مع الإفصاح عن المؤشرات والبيانات لتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد تم إطلاق تطبيق «شارك» لتمكين المواطنين من الاطلاع على المشروعات المنفذة والمقترحة وإبداء آرائهم بشأنها، بما يعزز من الوعي المجتمعي ويدعم فاعلية التنفيذ.

يُعد مشروع «حياة كريمة» الأكبر على مستوى العالم من حيث عدد المستفيدين، إذ تصل استفادة المرحلة الأولى وحدها إلى نحو ١٨ مليون مواطن في ما يقرب من ١٥٠٠ قرية، وبتكلفة تتجاوز ٣٥٠ مليار جنيه، عبر تنفيذ أكثر من ٢٣ ألف مشروع. ويدعم المشروع جهود الدولة المبذولة في العديد من المجالات ويُسرّع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات القومية الأخرى مثل مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث يتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء وتطوير ١١٠٢ وحدة صحية و٢٤ مستشفى مركزي بمواصفات منظومة التأمين الصحي الشامل.

يستهدف المشروع خفض الفقر متعدد الأبعاد، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، حيث تستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من مخصصات المرحلة الأولى بعدد مستفيدين يشكلون ٦١٪ من جملة المستفيدين من المرحلة الأولى، ويُحقق المشروع كافة أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أن

٩. أمثلة علي المبادرات والمشروعات الجارية في شأن دفع التنمية الاقتصادية

المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»

تُعد مبادرة «حياة كريمة» أحد أهم البرامج التنموية الشاملة التي تنفذها الدولة المصرية لتحسين الأوضاع المعيشية في القرى والمناطق الريفية، من خلال معالجة الفجوات التنموية وتعزيز العدالة المكانية. وقد حظيت المبادرة باهتمام وإشادة من المؤسسات الدولية، حيث تم إدراجها على منصتي «مسرعات تحقيق الأهداف الأممية» (يوليو ٢٠٢٠) و«أفضل الممارسات العملية» (يوليو ٢٠٢١) التابعتين للأمم المتحدة.

تفرد المبادرة بعدد من السمات التي تجعلها نموذجاً متميزاً في مجال التنمية الريفية، من أبرزها اتساع نطاقها الجغرافي ليشمل جميع المجتمعات الريفية على مستوى الجمهورية، واستهدافها لشرائح واسعة من السكان، مع توافرها مع معظم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي. كما تتبنى المبادرة مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية في الريف.

تعتمد المبادرة على نهج تخطيطي مرحلي، حيث يتم تحديد نطاق جغرافي وأهداف واضحة لكل مرحلة، مدعومة ببرامج عمل محددة زمنياً. كما تولي اهتماماً كبيراً للمشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنمية على مستوى القرية، بما في ذلك احتياجات المرأة الريفية، وتعزيز التنسيق المستمر بين الأجهزة المركزية والمحلية لضمان انسيابية التنفيذ ومعالجة أي تحديات محتملة.

وتستند عملية اختيار القرى المستهدفة إلى نظام الاستهداف القائم على البيانات، بالاعتماد على

- بلغ عدد المشروعات المنتهية ١٧٧٨٤ مشروع.
- تم الانتهاء من تطوير ٥٠٣ قرية بتكلفة كلية ١٠٥ مليار جنيه بإجمالي مستفيدين يبلغ ٦ مليون مستفيد.
- في مجال توفير القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغير، تم توفير ٦٦,٧ مليار جنيه من أجهزة التمويل المتنوعة لأكثر من ٢,٩ مليون مستفيد.

- في إطار التوسع في تطبيق استراتيجية الشمول المالي، تم إنشاء وتطوير ١٣٧ فرع بنكي، وتوفير ١٢٥٤ ماكينة صراف آلي نتج عنها تغطية كافة الوحدات المحلية بنسبة ١٠٠٪ بماكينات الصرف الآلي، وتوفير ١٦٠ ألف إنترنت بنكي، وحوالي ٧٨ ألف محفظة هاتف محمول، و٣٤٠ ألف بطاقة مدفوعة مقدماً، و٨٣٢٥ نقطة بيع بالتجزئة ورمز استجابة سريع، نتج عنها تحسن مؤشر الشمول المالي بنسبة ١٦,٢ نقطة مئوية.

مبادرة «القرية الخضراء» ضمن مشروع «حياة كريمة»:

أطلقت الوزارة مبادرة «القرية الخضراء» ضمن مبادرة «حياة كريمة» لتأهيل القرى المصرية لتتوافق مع المعايير البيئية العالمية والحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء (٢٠ قرية في ٢٠ محافظة ريفية)، باعتبارها من أفضل الشهادات الدولية التي تمنح لقرى قائمة. تركز المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية: الطاقة، المياه، والموارد، وتشمل مقومات مثل إعادة تدوير المخلفات وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل قرية، وضمان توفير كافة الخدمات الأساسية. وقد حصلت حتى الآن خمس قرى على شهادة «ترشيد» وهي: فارس بأسوان، نهطاي بالغربية، شما بالمنوفية، اللواء صبيح بالوادي الجديد، والحصص بالدقهلية، ومن المستهدف تأهيل باقي القرى (١٥ قرية).

المشروعات الجاري تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية لدفع التنمية الاقتصادية

تضم محافظة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مجموعة متنوعة من اتفاقيات ومشروعات التعاون الإنمائي التي يتم تنفيذها بالتعاون

نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان تتجاوز ٧٠٪ من مخصصات المرحلة الأولى.

وإلى جانب ذلك، يُساعد مشروع «حياة كريمة» في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، حيث تمثل الاستثمارات الخضراء نحو ٣٠٪ من إجمالي استثماراته.

حوكمة مشروع «حياة كريمة»:

تتم إدارة المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، من خلال لجنة رئيسية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٠٠) لسنة ٢٠٢٠، وعضوية كافة الوزارات/ الجهات المعنية، مسؤولة عن وضع الضوابط والمحددات لاختيار القرى والمراكز التي سيتم تطويرها، حصر المشروعات ذات الأولوية التي تحتاج إليها كل قرية، متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات، بناءً على التقسيم النوعي للتدخلات تم التوافق على تشكيل (٤) لجان فرعية:

- لجنة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، تقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل بالمراكز المستهدفة.
- لجنة خدمات المرافق والبنية الأساسية، تقوم برصد الوضع الراهن، وتحديد المشروعات المطلوبة بكل مركز، ومتابعة التنفيذ وإعداد تقارير دورية بمعدلات التقدم على الأرض.
- لجنة التدخلات الاجتماعية وتوفير سكن كريم، تقوم برصد الحالات المستحقة للتدخلات، وتحديد هذه التدخلات ومتابعة تنفيذها.
- لجنة متابعة مؤشرات الأداء والتنمية برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقوم برصد والتحليل لمؤشرات التنمية بالمراكز وإعداد تقارير عنها (كمؤشرات الفقر والبطالة والتحسن في مستوى المعيشة).

الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى:

- بنهاية يونيو ٢٠٢٥، بلغ معدل تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى ٨٨٪، ومن المخطط نحو كافة المشروعات في كافة القرى خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٥.
- خلال يوليو ٢٠٢٥، بلغت الإتاحة المالية ٣٠٩ مليار جنيه، بنسبة ٨٨٪.

التحتية، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوفير فرص العمل اللائقة، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المستوى المحلي.

أولاً: برنامج دعم التنمية المحلية في صعيد مصر

يُعد هذا البرنامج نموذجًا بارزًا لجهود الدولة في تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة في صعيد مصر، الذي يضم حوالي ٣٨٪ من السكان ويخز بإمكانيات اقتصادية وموارد طبيعية وقطاعات أعمال ناشئة مؤهلة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. يهدف البرنامج إلى جعل محافظات الصعيد أكثر جذبًا للاستثمارات من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. وبدأ البرنامج بمحافظتي سوهاج وقنا ثم امتد ليشمل أسيوط والمنيا، بما يحقق أثرًا مباشرًا على نحو ٨,٢ مليون مواطن (٤٩٪ سيدات).

وقد ساهم البرنامج في توفير ما يقرب من ٣٦٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما أدى إلى خفض معدلات البطالة بنسبة ٦٪. كما تم تنفيذ ٥١٣٠ مشروعًا في مجالات البنية التحتية داخل المناطق الصناعية والتكتلات الاقتصادية، شملت مشروعات للطرق، وتحسين البيئة، والإنارة، ومياه الشرب والصرف الصحي ومحطات المعالجة، إلى جانب إنشاء

مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، بهدف دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠. وتشمل هذه المحفظة قطاعات حيوية مثل الإسكان والمرافق والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الريفية، وتمكين المرأة، والنقل.

وفي هذا الإطار، تولى الوزارة اهتمامًا خاصًا بتنفيذ المشروعات على مستوى المحافظات، بما يسهم في تعزيز العدالة المكانية وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة، وسد الفجوات التنموية على مستوى الجمهورية، من خلال توجيه الموارد والمساعدات الفنية إلى المناطق الأكثر احتياجًا. وتُدار هذه المحفظة بالتكامل بين أولويات الدولة، مع التركيز على الشفافية والحوكمة وقياس الأثر التنموي للمشروعات لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. **ويبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تخدم المحافظات ١٠٢ مشروع من أصل ١٩٥ مشروعًا، بقيمة ١٥,٢ مليار دولار من إجمالي المحفظة الجارية البالغ قيمتها ٢٣ مليار دولار، بنسبة استفادة تصل إلى ٦٦٪.** وفيما يلي، نستعرض أمثلة على بعض الجهود في كل قطاع ضمن هذه المحفظة المتنوعة.



قطاع التنمية المحلية

٤٨ مركزًا تكنولوجيًا لخدمة المواطنين. كما يتكامل البرنامج مع أهداف مبادرة "حياة كريمة" لاستهداف القرى والمجتمعات الأكثر احتياجًا، مع ضمان نهج شامل للتنمية المحلية والشمول الاقتصادي والنمو المستدام.

يركز البرنامج على دعم التكتلات الاقتصادية ومساعدة

في إطار جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وربطها برؤية مصر ٢٠٣٠، يضطلع قطاع التنمية المحلية بدور محوري في تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات وتعزيز العدالة المكانية، من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تنموية تستهدف تحسين البنية

ويهدف المشروع إلى إحداث تحول شامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في المناطق التي يمر بها المصرف، من خلال تنفيذ حزمة من التدخلات المتكاملة تشمل إنشاء محطات معالجة صرف صحي جديدة وزيادة السعة التصميمية للمحطات القائمة، بما يضمن تحسين كفاءة معالجة المياه. كما يستهدف المشروع إنشاء منظومة حديثة ومتكاملة لجمع وتدوير المخلفات الصلبة، وإنشاء مدافن صحية آمنة، بما يساهم في الحد من التلوث ومنع وصوله إلى البحر المتوسط، وتحسين نوعية المياه بالمصرف، وتوفير بيئة نظيفة وآمنة للسكان، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الصحة العامة، ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نطاق المشروع.

يستهدف المشروع كذلك توفير مياه نظيفة بكمية تصل إلى ٥ ملايين متر مكعب سنوياً لاستخدامها في الزراعة، مما يساهم في زيادة دخل المزارعين وتحسين إنتاجيتهم.

الإسكان والمرافق

على صعيد الإسكان والمرافق، يستهدف القطاع العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة لكافة المواطنين من خلال توفير مجتمعات عمرانية وسكنية متكاملة الخدمات تضم وحدات الإسكان المناسبة لكافة فئات المجتمع والمرافق الأساسية الخاصة بها. وتشمل هذه المرافق مشروعات تنقية وتحلية ونقل وتوزيع مياه الشرب، إضافة إلى تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي، بما يحقق أهدافاً اجتماعية واقتصادية متكاملة ويعزز التنمية المستدامة.

الشركات والمنشآت على الوصول إلى أسواق جديدة، وتحديث أساليب الإنتاج وزيادة القدرات التشغيلية والتسويقية، مما انعكس على أكثر من ٥٠ ألف شركة ومنشأة. ويولي البرنامج اهتماماً خاصاً بتحسين كفاءة الخدمات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال، مثل تسريع إجراءات تراخيص البناء وتراخيص المحلات التجارية، عبر تطوير مراكز الخدمة المحلية.

وقد حظي البرنامج باعتراف دولي واسع، حيث أدرجته الأمم المتحدة ضمن منصتها كـ «قصة نجاح مصرية» في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما اعتبره البنك الدولي تجربة رائدة عالمياً في مجال التنمية المحلية، خاصة في ضوء ما رصدته الأمم المتحدة بشأن مساهمته الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ودعم المناطق الأكثر احتياجاً، كما فاز عام ٢٠٢٣ بجائزة أفضل مشروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي، أصبح البرنامج نموذجاً يُحتذى به ويتم تعميمه تدريجياً في مناطق أخرى من مصر، في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية المستدامة.

ثانياً: مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر

يمثل مشروع إدارة المخلفات الصلبة بمصرف كتشنر أحد النماذج التكاملية بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي للتنمية المحلية، حيث يمتد المصرف بطول ٦٩ كيلومتراً عبر محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ، وكان لعقود مصدرًا رئيسياً لتلوث المياه وتدهور الصحة العامة، مؤثراً على حياة أكثر من ١١ مليون مواطن في ١٨٢ قرية.





السمكي في بحيرة التمساح غرب قناة السويس. كما منحت مجلة ENR الأمريكية جائزة الاستحقاق لمشروع محطة تحلية مياه البحر بالعلمين الجديدة في القائمة ذاتها، كأحد أفضل المشروعات في مجال المياه، وأشارت المجلة إلى أن تحويل فكرة إنشاء أكبر محطة لتحلية المياه في مصر من مجرد فكرة إلى مرحلة التشغيل النهائي استغرق ٣٠ شهرًا فقط، حيث تنتج المحطة ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا، من المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي، لتلبية احتياجات مليون مواطن يوميًا.

وفي إطار التوسع في مشروعات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، جاري تنفيذ مشروع مد خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية في محافظات الدقهلية، الشرقية، البحيرة، الغربية، المنوفية، ودمياط، مستهدفًا نحو ١٧٣ قرية. يهدف المشروع إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي لنحو ١٩ مليون نسمة، من خلال إنشاء ٣٤٥,٣١٧ وصلة منزلية جديدة وربطها بالشبكات الرئيسية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة العامة، ودعم جهود الدولة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

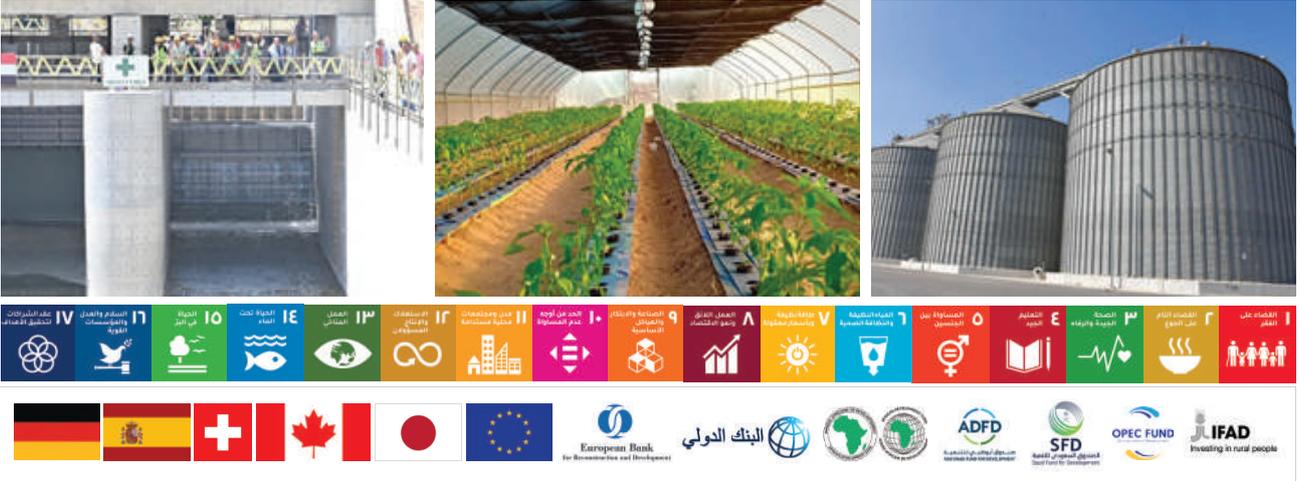
قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتمويل

يُعد كل من قطاع المياه والري، وقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، وقطاع الإمداد والتمويل من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مصر، حيث تندرج هذه القطاعات ضمن أولويات التعاون الإنمائي التي تُساهم في تحسين

وتتوزع المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل مختلف محافظات الجمهورية بما في ذلك الشرقية، الغربية، البحيرة، دمياط، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، كفر الشيخ، الفيوم، بني سويف، شمال وجنوب سيناء، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، الأقصر، الإسكندرية، القاهرة الكبرى.

وقد حقق القطاع إنجازات نوعية حظيت باعتراف دولي بارز، حيث اختارت مجلة Engineering News-Record الأمريكية محطة المحسمة لمعالجة وتدوير وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بمحافظة الإسماعيلية، لتكون مشروع العام كأفضل عمل إنشائي في العالم لمعالجة المياه في عام ٢٠٢٠، ضمن قائمة ضمت ٣٠ مشروعًا من ٢١ دولة حول العالم. كما حصلت المحطة على جائزة أفضل مشروع عالمي لإعادة تدوير واستخدام المياه لعام ٢٠٢٠ من منصة Capital Finance International البريطانية المتخصصة في مجال الاقتصاد والأعمال، تقديرًا لدورها المحوري في تعزيز الأمن المائي لمصر ومعالجة ندرة المياه وتحويل نطاق معالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء إفريقيا، بما يتسق مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتعلق بضمان توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع.

وتُعد محطة المحسمة أكبر مشروع من نوعه على مستوى العالم بسعة معالجة يومية تصل إلى مليون متر مكعب على مساحة ٤٢ ألف مربع بمحافظة الإسماعيلية لتوفير مصدر بديل ومستدام لري ٧٠ ألف فدان في وسط سيناء، مع الإسهام في الحفاظ على البيئة الطبيعية والإنتاج



أما في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، فتتمحور التدخلات حول تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين وتعزيز قدرتهم على مواجهة ندرة المياه ومخاطر تغير المناخ، من خلال تبني ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، وتحسين جودة المحاصيل وربحياتها، وتنويع مصادر الدخل من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة. كما تسعى البرامج إلى تأهيل المناطق الصحراوية للإنتاج الزراعي النظيف مع الالتزام بمعايير الجودة والسلامة البيئية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الدولية، مع تمكين النساء والفئات الأكثر فقراً لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويتم تنفيذ مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة (SAIL) بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المستهدفة، والحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتعزيز قدرة صغار المزارعين على زيادة دخلهم وتحسين ربحيتهم.

كما يتم تنفيذ «مشروع المليون ونصف فدان» والذي يهدف إلى تنمية قرى الريف المصري، إلى جانب المشروع القومي لإحياء البتلو والذي تقوم بتنفيذه وزارة الزراعة لخدمة صغار المزارعين والذي يعد أحد أهم مشروعات الإنتاج الحيواني، حيث يساهم في تقديم قروض ميسرة لصغار المربين لشراء المواشي والاستفادة منهم. وتتضمن هذه الجهود بعداً مهماً لتمكين المرأة الريفية، عبر خلق فرص عمل لائقة لها في قطاع الزراعة، وتوفير برامج تدريبية وإرشادية تعزز مشاركتها الفاعلة في النشاط

مستوى المعيشة، وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمناخية.

ففي قطاع المياه والري، تُركز المشروعات التنموية على تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تبني منظومات ري متقدمة تعتمد على التكنولوجيا اليابانية، بما يساهم في رفع الإنتاجية الزراعية وترشيد استخدام المياه. كما تشمل التدخلات تأهيل وتبطين الترع الفرعية، وتحديث نظم وأساليب الري، بالإضافة إلى إحلال وتجديد وإنشاء محطات الري والصرف، بهدف حماية الأراضي الزراعية من البوار والغرق، وخفض استهلاك الطاقة. وتستهدف هذه الجهود تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلاح المصري من خلال بنية تحتية حديثة ومستدامة. ويُعد مشروع قناطر أسيوط الجديدة من أبرز المشروعات الممولة في قطاع الري، حيث يهدف إلى توفير مياه الري لنحو ١,٦ مليون فدان في خمس محافظات هي: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، والجيزة، أي ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر، بما يخدم ٢٠ مليون مواطن من صغار المزارعين ويدعم استدامة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق الحيوية. ويغطي هذا القطاع عدداً من المشروعات الموزعة على نطاق جغرافي واسع يشمل عدة محافظات ومنها: أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، الجيزة، البحيرة، الإسماعيلية، أسوان، الأقصر، كفر الشيخ، الدقهلية، الغربية، والإسكندرية، بما يعزز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

التضامن الاجتماعي

يُعد برنامج تكافل وكرامة حجر الزاوية في جهود الدولة لتعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر بين الفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة. تم إطلاق البرنامج في مارس ٢٠١٥ كأول برنامج وطني مشروط للدعم النقدي، مستهدفًا شريحتين رئيسيتين:

١. برنامج تكافل: للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو أطفال دون سن المدرسة يحتاجون للرعاية الصحية والمتابعة المنتظمة.
٢. برنامج كرامة: لكبار السن فوق ٦٥ عامًا غير القادرين على العمل، أو الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمنعهم وضعهم الصحي من الكسب، ولا يملكون مصدر دخل ثابت.

الاقتصادي، بما يرسخ دورها كشريك أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات، ومنها: المنيا، أسيوط، سوهاج، بني سويف، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، مرسى مطروح، جنوب سيناء، شمال سيناء.

فيما يتعلق بقطاع الإمداد والتمويل، تُركز المشروعات على تعزيز الكثافة التخزينية في الموانئ المصرية لاستيعاب كميات أكبر من القمح المستورد، وضمان استدامة الإمدادات الغذائية، في إطار إصلاح هيكلي شامل لمنظومة التخزين والإمداد. وتشمل التدخلات تحسين كفاءة تخزين الحبوب ومراقبتها، وتقليل الفاقد من خلال استخدام تقنيات حديثة، إلى جانب دعم الإنتاج المحلي من الحبوب والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. وتُسهم هذه الجهود في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي لمخزون القمح بالمحافظات،



ولا يقتصر دور البرنامج على المساندة المالية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تمكين المرأة (التي تمثل ٧٥٪ من المستفيدين)، ودعم رأس المال البشري من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتعزيز النمو الشامل في المجتمعات الأكثر هشاشة. كما يسهم البرنامج في تحسين الأمن الغذائي للأسر، وتقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يشكل سكان الريف ٧٢٪ من المستفيدين.

وضمن استمرارية وصول الخبز لمستحقيه. وتغطي هذه المشروعات عدة محافظات ومنها أسيوط، قنا، أسوان، بورسعيد، دمياط، الإسكندرية، الدقهلية، البحيرة، الشرقية، الإسماعيلية، القليوبية، الوادي الجديد، الجيزة، كفر الشيخ.

التأمين الصحي، وتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، إلى جانب تعزيز الطلب على خدمات الصحة وتنظيم الأسرة، بما يساهم في تعزيز المؤشرات الصحية على مستوى الأفراد والمجتمع. كما تولي هذه الجهود اهتمامًا خاصًا بالسيطرة على النفايات الطبية الخطرة، والحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة، بما يساهم في بناء نظام صحي أكثر كفاءة واستدامة.



وفي سياق متصل، تمثل منظومة التأمين الصحي الشامل أحد أهم الإصلاحات الهيكلية في قطاع الصحة في مصر، حيث تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية وضمان إتاحتها لكافة المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأقل دخلًا والأكثر احتياجًا. وتتبنى المنظومة نهجًا تدريجيًا للتنفيذ يبدأ بمرحلة تجريبية (Piloting Phase) يتم خلالها تطبيق النظام في عدد من المحافظات كنماذج أولية، وهي بورسعيد ودمياط والإسماعيلية والأقصر، بهدف اختبار البنية التشريعية والمؤسسية والفنية، وقياس جاهزية المرافق الطبية، وتقييم كفاءة نظم التمويل والإدارة، قبل التوسع التدريجي ليشمل جميع محافظات الجمهورية.

ولتعزيز الأثر التنموي، تم إطلاق مبادرة "فرصة" كبرنامج مكمل لتمكين المستفيدين اقتصاديًا، وتيسير اندماجهم في سوق العمل، وتوفير فرص التوظيف والمشروعات الصغيرة، بما يربط بين الدعم النقدي والحراك الاقتصادي المستدام.

يمتد نطاق تكافل وكرامة ليغطي جميع محافظات الجمهورية، بعد تنفيذه على مرحلتين شملت في بدايته محافظات الصعيد والناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة، وصولًا إلى المناطق الحضرية والريفية الأكثر احتياجًا في القاهرة والجيزة. وقد بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٢٠ مليون مواطن بإجمالي تمويل ١,٤ مليار دولار، مع تقديم الدعم النقدي المباشر لمئات الآلاف من الأسر شهريًا، وتوجيه الموارد بشكل يضمن كفاءة حقوق الأطفال في التعليم والصحة، ويعزز العدالة الاجتماعية كركيزة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

قطاع الصحة

يمثل قطاع الصحة محورًا أساسيًا في جهود الدولة لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز جودة الحياة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة لكافة المواطنين. وتتركز الجهود التنموية على توفير خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين، من خلال منظومة للرعاية الصحية تستند إلى التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، من خلال إنشاء وحدات رعاية صحية أساسية بالمحافظات والارتقاء بجودتها بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتشمل هذه التدخلات تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات



التحتية للمدارس، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتدريب وتأهيل المعلمين، وتحديث المناهج بما يعزز الابتكار، إلى جانب دعم مشروعات نوعية رائدة مثل مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا (STEM) للفتيات، التي تمثل نموذجًا ناجحًا لتعليم قائم على الإبداع والتطبيق العملي للعلوم.

تُعد مدارس STEM في مصر من التجارب الرائدة في المنطقة، إذ توفر بيئة تعليمية متقدمة تدمج بين المناهج الأكاديمية المتطورة والتدريب العملي على البحث والابتكار، مما يسهم في إعداد جيل من الكفاءات العلمية القادرة على قيادة التنمية في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي والصناعة. وقد أثبتت هذه المدارس نجاحها في تخريج طلاب يمتلكون المهارات اللازمة لمواجهة الثورة الصناعية الرابعة، فضلًا عن مساهمتها في تمكين الفتيات وإتاحة فرص متكافئة لهن في مجالات العلوم والهندسة.

وتغطي مشروعات القطاع نطاقًا جغرافيًا واسعًا يشمل محافظات الجمهورية كافة، بدءًا من القاهرة الكبرى مرورًا بمحافظات الصعيد والدلتا والقناة وصولًا إلى البحر الأحمر وجنوب سيناء، بما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الفرص التعليمية. ويجري تنفيذ هذه المشروعات بشكل تكاملي يربط بين المدارس العامة، ومدارس التعليم الفني، ومراكز التدريب المهني، لضمان أن تكون مخرجات التعليم متسقة مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومشروعات التنمية الجارية. كما يتم اعتماد نهج تجريبي في بعض المبادرات، مثل التوسع في مدارس STEM، بهدف اختبار النماذج الجديدة قبل تعميمها على نطاق أوسع، بما يعزز من كفاءة التطبيق واستدامة الأثر.

وتعكس هذه الرحلة منهجية مدروسة لتلافي أي تحديات وضمان التغطية الشاملة على نحو مستدام. وقد حصل المشروع على دعم فني وتمويلي من شركاء دوليين رئيسيين مثل البنك الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، ووكالة التنمية الفرنسية (AFD)، إلى جانب تعاون وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات عالية الجودة. ويسهم المشروع في دعم التحول الرقمي للقطاع الصحي من خلال إدماج أنظمة الخدمة الإلكترونية في المستشفيات والمراكز الطبية، بما يرفع كفاءة إدارة الموارد ويُيسر حصول المواطنين على الخدمة. كما يرسخ المشروع دور القطاع الصحي كقاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ليس فقط باعتباره خدمة عامة، بل كأداة لزيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار ورفع القدرة التنافسية. ويأتي ذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تضع تحسين جودة الحياة ورأس المال البشري في صميم استراتيجيات التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أن مشروعات قطاع الصحة تغطي عددًا كبيرًا من المحافظات على مستوى الجمهورية، من بينها: الشرقية، الدقهلية، أسيوط، المنيا، سوهاج، القاهرة، شمال سيناء، جنوب سيناء، قنا، الأقصر، أسوان، الإسكندرية، مطروح، الفيوم، بني سويف، البحيرة، القليوبية، دمياط، الجيزة، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس.

التربية والتعليم والتعليم الفني

محور التربية والتعليم والتعليم الفني يُعد ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يهدف إلى بناء نظام تعليمي متكامل ومتطور قادر على مواكبة التحولات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. ويشمل ذلك تطوير البنية





الكهرباء والطاقة المتجددة

انطلاقاً من رؤية الدولة الهادفة إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة ودفع التحول الأخضر، واستثماراً لزمع استضافة مصر ورئاستها لمؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، كثفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جهودها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتنفيذ برامج ومشروعات نوعية تدعم هذا التوجه.

تتوزع هذه المشروعات على نطاق جغرافي واسع يشمل محافظات أسوان، الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، دمياط، السويس، والغردقة، مع تركيز استراتيجي على الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة، وتنويع مزيج إنتاج الكهرباء، وتعظيم الاستفادة من الطاقات المتجددة، إلى جانب تحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع شبكات الربط الكهربائي، وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية. وتخضع هذه الاستراتيجية للمراجعة الدورية لمواكبة تطورات الأسواق المحلية والعالمية وضمان استدامة النتائج.

ومن أبرز قصص النجاح في هذا القطاع محطة بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، التي تعد أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم بقدرة إنتاجية تبلغ ١٤٥٦ ميجاوات (تعادل نحو ٩٠٪ من قدرة السد العالي)، وتوفر نحو ٤٠٠ فرصة عمل. وقد حظي المشروع باعتراف دولي واسع، حيث اختاره البنك الدولي كأفضل مشروع

متميز على مستوى العالم لعام ٢٠١٨، كما نال جائزة التميز الحكومي العربية في فئة أفضل مشروع تطوير بنية تحتية. وإلى جانب بنبان، حققت مصر إنجازات في مشروعات أخرى للطاقة الشمسية مثل كوم أمبو، مما رسخ مكانتها كنموذج إقليمي يحتذى به في مجال الطاقة المتجددة.

وفي قطاع البترول والغاز، الذي يمثل أحد ركائز أمن الطاقة ودعم الاقتصاد الوطني، يجري تنفيذ مشروع تحسين كفاءة الطاقة لشركة السويس لتصنيع البترول (SOPC) بهدف رفع كفاءة التشغيل في معامل التكرير، وتعظيم القيمة المضافة للموارد البترولية، واستيعاب الغاز الطبيعي الناتج عن الاكتشافات الجديدة من خلال تطوير البنية التحتية وقدرات النقل والمعالجة، بما يعزز خطة الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة.

كما حققت مشروعات الغاز الطبيعي تقدماً ملحوظاً، حيث تم توصيل الغاز إلى ٢,٣ مليون وحدة سكنية، ليصل إجمالي المستفيدين إلى نحو ٩ ملايين مواطن في ٢٠ محافظة تشمل القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، الإسماعيلية، كفر الشيخ، دمياط، البحيرة، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الأقصر، قنا، أسوان، سوهاج، بني سويف، أسيوط، الفيوم، المنيا، ومطروح. ويسهم هذا التوسع في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير بدائل طاقة أنظف، وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية، بما يدعم أهداف التحول الأخضر والنمو المستدام.



قطاع النقل

شبه جزيرة سيناء، إضافة إلى مشروعات التكامل الإقليمي من خلال ممرات النقل والتجارة. وتغطي هذه التدخلات نطاقاً جغرافياً واسعاً يشمل القاهرة الكبرى، الإسكندرية، البحيرة، الأقصر، قنا، سوهاج، أسيوط، المنيا، بني سويف، الجيزة، أسوان، الغربية، العين السخنة، مطروح، الدقهلية، ودمياط، بما يحقق تحسیناً مباشراً في البنية التحتية والخدمات على مستوى المحافظات.

وفيما يخص مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء

تأتي خطة تنمية شبه جزيرة سيناء كأحد أكبر وأشمل المشروعات القومية، حيث تم تصميمها كروية متكاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية، وتستند إلى شراكة وثيقة بين الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل العربية. وقد ارتكزت هذه الرؤية على مبدأ التكامل بين القطاعات المختلفة، بحيث يدعم كل مشروع الآخر، وتعمل جميعها في تناغم لتحقيق هدف واحد: تحويل سيناء إلى امتداد طبيعي للوادي والدلتا، ومركز جذب للسكان والاستثمار، وركيزة من ركائز الأمن القومي.

البنية التحتية للنقل مثلت الأساس الذي استندت إليه باقي التدخلات، حيث تم إنشاء شبكة طرق استراتيجية بطول يزيد على ١,١٠٠ كيلومتر، شملت مشروعات مثل طريق النفق - شرم الشيخ، ومحور التنمية، والطرق العرضية، لربط التجمعات السكنية والمناطق الصناعية بالموانئ والأسواق، وتيسير الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، ودعم حركة التجارة والسياحة.

في نقلة نوعية على المستوى المحلي في قطاع النقل، تم تنفيذ مشروعات استراتيجية تعزز التنمية الشاملة والمستدامة في عدد من المحافظات، من خلال تطوير وسائل النقل العام والخضراء التي تخدم حياة المواطنين اليومية. فقد شملت الجهود إنشاء خطوط جديدة لمترو الأنفاق لربط شرق القاهرة بغربها، وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة في قلب العاصمة، مما ساهم في تخفيف التكدس المروري وتحسين جودة الهواء، مع مراعاة تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار مناسبة. ومن أبرز هذه المشروعات تحديث الخط الأول لمترو الأنفاق، وتنفيذ المراحل الأولى والثانية والثالثة من الخط الثالث، بما يدعم سهولة التنقل بين الأحياء والمناطق الحيوية.

أما في مجال السكك الحديدية، فقد تم تنفيذ حزمة من المشروعات لرفع كفاءة المنظومة على مستوى المحافظات، شملت تحديث نظم الإشارات، وتجديد البنية الأساسية، وشراء قاطرات وعربات حديثة، بالاستفادة من أفضل الخبرات الدولية. من الأمثلة على ذلك تطوير نظم الإشارات على خط نجع حمادي - الأقصر، ومشروع التطوير والسلامة على محور الإسكندرية - القاهرة - نجع حمادي، وكهربة إشارات خط بنها - الزقازيق - الإسماعيلية - بورسعيد، مما عزز معايير السلامة والأمان ورفع كفاءة التشغيل.

كما شملت الجهود مشروعات طرق استراتيجية تدعم الربط الإقليمي والتنمية المحلية، منها طريق النفق - شرم الشيخ، وطريق عرضي ٤ ضمن برنامج تنمية

المشروعات إلى مواجهة التحديات المائية الناتجة عن محدودية الموارد الطبيعية، وضمان إمدادات مستقرة من المياه المحلاة لتلبية الطلب المتزايد، ودعم الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

كما يبرز مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر كأحد أكبر مشروعات المعالجة في العالم، بطاقة ٥,٦ مليون متر مكعب يومياً، مساهماً في استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان في شمال ووسط سيناء، وتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب تعزيز كفاءة إدارة الموارد المائية وتحسين جودة المياه المستخدمة في الزراعة. ويغطي المشروع نطاقاً جغرافياً واسعاً يشمل محافظات الشرقية، بورسعيد، جنوب وشمال سيناء، السويس، والإسماعيلية.

وأخيراً، يمثل مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز إضافة نوعية لمنظومة التعليم العالي في مصر، من خلال إنشاء صرح جامعي متكامل موزع على ثلاث مدن رئيسية في جنوب سيناء (الطور، شرم الشيخ، رأس سدر)، بما يعزز فرص الوصول إلى التعليم الجامعي في مناطق واعدة ويدعم جهود تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم. يهدف المشروع إلى توفير بيئة تعليمية حديثة تجمع بين التنوع الأكاديمي والبنية التحتية المتطورة، حيث تشمل المرحلة الأولى استكمال الأعمال الإنشائية لعدد من الكليات القائمة وإضافة كليات جديدة في مجالات الهندسة، وعلوم الحاسب، والفنون والتصميم، والعمارة، بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

يسهم المشروع في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي مباشر من خلال توفير فرص عمل أثناء مراحل الإنشاء والتشغيل، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في المدن المستضيفة. كما يدعم المشروع بناء كوادر بشرية مؤهلة تسهم في دفع عجلة الابتكار والإنتاجية، ويعزز مكانة جنوب سيناء كمركز علمي وسياحي في آن واحد، من خلال الدمج بين النشاط الأكاديمي والمقومات السياحية والثقافية للمنطقة. ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة، يتكامل المشروع مع الخطط الوطنية للتنمية، ويرسخ شراكات التعاون بين مصر والمملكة العربية السعودية في مجال التعليم والتنمية المستدامة.

التجمعات السكنية والتنموية تمثل خطوة مكملة لهيئة بيئة مستقرة للسكان، حيث تم إنشاء أكثر من ١٣٨٠ وحدة سكنية في مواقع مختارة، بما في ذلك قرى الصيادين، ضمن مجتمعات مجهزة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، تستوعب السكان المحليين والوافدين، وتوفر فرص عمل في أنشطة زراعية وصناعية وخدمية.

كما تم تنفيذ مشروع متكامل يستهدف **توفير مياه الشرب والري وتطوير المنظومة الزراعية** لحوالي ١٨ تجمعاً زراعياً وبدوياً، وذلك بهدف تعزيز الأنشطة الزراعية والصناعية وتوطين البدو، وربط شبه الجزيرة بوادي النيل لدعم أمنها والمساهمة في تخفيف التكدس السكاني في منطقة الوادي. وجرى افتتاح المشروع بحضور السيد رئيس الجمهورية في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠.

تضمنت الأعمال حفر وتجهيز ١٣٥ بئراً جوفياً بكافة التجمعات، وإنشاء ١٠٢٥ وحدة سكنية مكتملة المرافق والخدمات والطرق، مع توفير مصادر الكهرباء والبنية التحتية اللازمة. كما تم إنشاء منظومة ري متكاملة، شملت مد شبكات ري رئيسية وفرعية بطول يقارب ٨٥٧ ألف متر، مما ساهم في زيادة الرقعة الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي، وتوليد فرص عمل محلية.

في قطاع **تحلية ومعالجة المياه**، تم تنفيذ حزمة من المشروعات الاستراتيجية التي تعكس نهجاً متكاملاً لتعزيز الأمن المائي ودعم التنمية المستدامة. وتجمع هذه المشروعات بين إنشاء محطات تحلية مياه البحر، ومد شبكات وخطوط نقل رئيسية، وتطوير محطات المعالجة، بما يضمن توفير موارد مائية مستدامة تلي احتياجات السكان والتوسعات العمرانية، وتحسن جودة الخدمات الأساسية.

تشمل هذه الجهود إنشاء تسع محطات تحلية جديدة بمحافظة جنوب سيناء، موزعة على مدن رئيسية وساحلية، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٣٦ ألف متر مكعب يومياً. ويضم ذلك مشروع إنشاء خمس محطات في (رأس سدر، أبو زيمة، دهب، نويبع، الطور) بطاقة ٨٠ ألف م^٣/يوم، ومشروع إنشاء أربع محطات في (شرم الشيخ، نبق، أبو رديس، طابا) بطاقة إجمالية ٥٦ ألف م^٣/يوم. تهدف هذه

مشروعات تنمية شبة جزيرة سيناء

استغلال الطاقات البشرية في أغراض التنمية بما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لأهالي شبه جزيرة سيناء

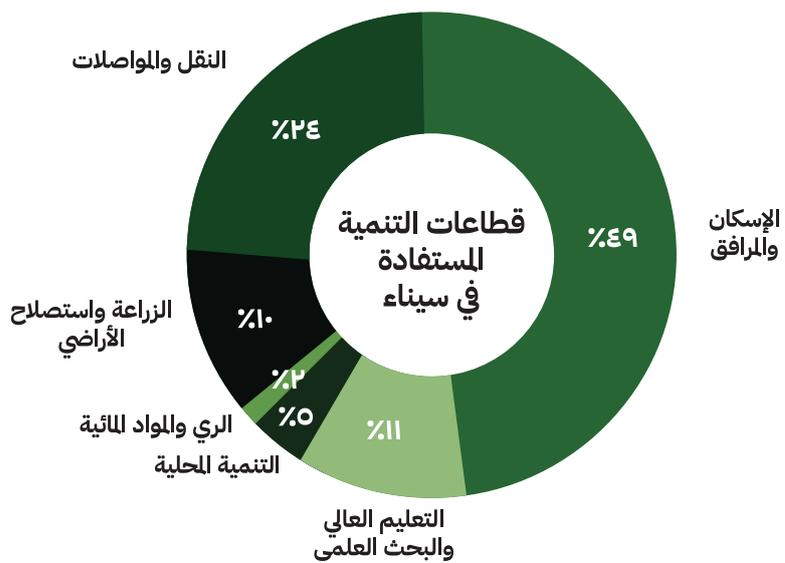
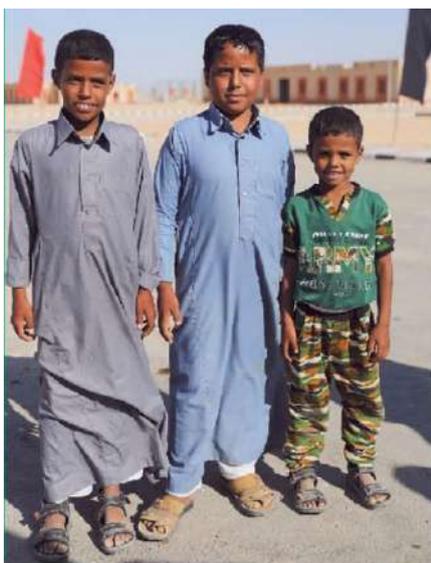
٢٠
ألف فرصة
عمل

٤٠٠
ألف فدان
أراضي
مستصلحة
ومزروعة

٢٦٠٠
مسكن

٥٥٨
ألف مواطن
مستفيد من
الخدمات
الأساسية

١٥٠
قرية
مستفيدة



أبرز جهود الدولة في دعم ريادة الأعمال على مستوى المحافظات

فيما تقدمت القاهرة ٢٧ مركزًا ضمن قائمة أفضل ١٠٠ مدينة عالمية. ويبلغ عدد الشركات الناشئة في مصر أكثر من ٢١٠٠ شركة وفرت ما يزيد عن ٥٠ ألف فرصة عمل.

بهذه الجهود، تعمل الدولة على بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال تربط بين الدعم المؤسسي، والبنية التحتية المبتكرة، والتمويل التنموي الميسر، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لاحتضان الأفكار المبدعة وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية تسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

واتخذت الحكومة عدة خطوات عملية لترسيخ بيئة حاضنة لريادة الأعمال على مستوى الجمهورية، أبرزها:

١. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هو الجهة المعنية بتنمية وتهيئة البيئة التشريعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في مصر، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات.

يعمل الجهاز من خلال شبكة من المكاتب الإقليمية المنتشرة على مستوى محافظات الجمهورية بإجمالي ٣١ مكتب يضم عدد ٣٣ وحدة تقديم الخدمات «الشباك الواحد OSS»، بالإضافة إلى منظومة الشراكة مع عدد من الجمعيات الأهلية بعدد ٨٩٠ جمعية ومؤسسة، والتعاون مع حوالي ١٩٠٠ فرع بنك على مستوى الجمهورية، بجانب عدد من شركاء التنمية المحليين، والشركاء الدوليين والمانحين.

ساهم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تمويل مشروعات كثيرة على مستوى المحافظات والتي حققت فرص عمل كبيرة للشباب في حوالي ٢٥ محافظة أخرى بإجمالي ٣٠٦٧٥ فرصة عمل.

والجدير بالذكر أن الجهاز يدير خمس حاضنات أعمال في محافظات بورسعيد، الدقهلية، المنوفية، أسيوط، والأقصر، ويعقد شراكات مع جهات محلية ودولية لدعم رواد الأعمال في مختلف الصناعات.

كما تم الإشارة في الفصول السابقة، تضع الحكومة المصرية ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في صدارة أولوياتها، إدراكًا لدورها المحوري في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة مرونة الاقتصاد، فضلًا عن إسهامها المباشر في خلق فرص عمل للشباب في مجالات متعددة. وقد جاء هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم الخاصة يسهم في خفض معدلات البطالة، وفتح آفاق جديدة للنمو، وترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع، ولهذا تم إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بقرار من دولة رئيس الوزراء، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتجمع الوزارات والجهات والهيئات المعنية بريادة الأعمال في مصر. وتعد هذه خطوة محورية لتوحيد وتنسيق جهود الحكومة في دعم بيئة ريادة الأعمال والابتكار، من خلال جمع الوزارات المعنية على طاولة واحدة لصياغة صياغات متكاملة، مع الاهتمام الخاص بالبعد التنموي في مختلف المحافظات والأقاليم لضمان توزيع متوازن لفرص الاستثمار والعمل، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

ولا يقتصر أثر ريادة الأعمال على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل المجتمع ككل، حيث تسهم في رفع معدلات النمو، وتطوير صناعات جديدة، وتحفيز الاقتصاد بمشروعات مبتكرة يقودها الشباب. وانطلاقًا من هذا الدور المحوري، كثفت الدولة جهودها لدعم وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة، باعتبارهم مصدرًا رئيسيًا للإبداع والتطور التكنولوجي.

مكانة مصر في مؤشرات ريادة الأعمال

ومما هو جدير بالذكر، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا على المستوى الإقليمي، حيث جاءت في المركز الأول في شمال أفريقيا والخامس على مستوى القارة في بيئة الشركات الناشئة. وفي ٢٠٢٤، ضم مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة ثلاث مدن مصرية (القاهرة، المنصورة، الإسكندرية) ضمن أفضل ١٠٠ مدينة عالميًا،

Inspirational Talks – Spark & ناجحين (Idea circle)

نتائج وأثر البرنامج

- تم تقديم الدعم لحوالي ١٣٧ رائد أعمال منهم ٢٢ في محافظات الصعيد.
- تم تخريج ١٠ شركة من محافظات الدلتا (الإسكندرية – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – المنوفية) في مجالات مختلفة منها (الزراعة – إعادة التدوير – الصناعة)

٣. مراكز إبداع مصر الرقمية

أنشأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٣ مركزًا في ١٥ محافظة وهي (سوهاج، قنا، المنوفية، المنيا، المنصورة، أسوان، الاسماعلية، القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، بني سويف، الوادي الجديد، بورسعيد، الفيوم، بنها) ضمن مبادرة «إبداع مصر الرقمية»، مع خطة للتوسع إلى ٣٢ مركزًا في جميع المحافظات، لتكون منصات لدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.

٤. البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية «انطلاق»

يعمل البرنامج تحت مظلة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويضم ٤٣ حاضنة تكنولوجية تخرج منها حتى مايو ٢٠٢٣ نحو ٢٥٠ شركة ناشئة تغطي معظم المحافظات.

تمكين المرأة الريفية وريادة الأعمال عبر المحافظات: مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي

وعلى صعيد تمكين المرأة الريفية، فقد شهدت الفترة الأخيرة إنجازات ملموسة في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا، تمحورت حول إدماجها بفاعلية في سلاسل القيمة الزراعية، وتأسيس تعاونيات إنتاجية قادرة على المنافسة، وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق المحلية والوطنية، مع ترسيخ ممارسات العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي والتأثير في السياسات ذات الصلة. وانعكس ذلك في بلورة نموذج تنموي متكامل، يجمع بين بناء القدرات، وتطوير بيئة العمل، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، بما يخلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال النسائية في مختلف المحافظات.

٢. برنامج Orange Corners Upper Egypt

يتم تنفيذ البرنامج تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والسفارة الهولندية، وبالشراكة مع شركات القطاع الخاص المتمثلة في بنك الإسكندرية، ومدينة مصر، وشركة الأهرام للمشروبات.



وقد بدأ البرنامج في صعيد مصر تحديدًا في محافظة أسيوط وكان يُعرف بـ Orange Corners Upper Egypt، ثم انتشر في محافظات الصعيد (أسيوط – الأقصر – قنا) وتوسّع لاحقًا ليشمل محافظات الدلتا (كفر الشيخ، البحيرة، الدقهلية، المنوفية، والإسكندرية).

ويقدم البرنامج سنويًا ١٣٠ رائد ورائدة أعمال من صعيد مصر ومنطقة دلتا النيل، ويعمل من خلال سبعة مراكز؛ اثنان في صعيد مصر (أسيوط والأقصر)، وخمسة في منطقة الدلتا (الإسكندرية، الدقهلية، المنوفية، كفر الشيخ، والبحيرة).

يركز البرنامج على المشروعات الصغيرة في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا والموفرة للمياه، وإدارة المخلفات، والطاقة، بالإضافة إلى الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا تكنولوجية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالشمول والاستدامة.

ويشتمل البرنامج على ورش تدريبية، جلسات توجيه، استشارات متخصصة، مساحات عمل مشتركة، وفرص للتواصل مع خبراء السوق، كما يلي:

- ورش تدريبية عملية ومحاضرات تطوير المهارات
- جلسات توجيه فردية وجماعية (& mentoring coaching)
- استشارات تخصصية في:
- قانون الشركات
- مالية ومحاسبة
- تصميم العلامات التجارية والتسويق والاتصال
- مساحة عمل مشتركة (co-working space) خلال فترة البرنامج
- فعاليات ولقاءات (networking) ولقاءات ضيوف

مع طبيعة الأنشطة والأسواق المستهدفة. وأسهمت الشركات مع القطاع الخاص في فتح أسواق جديدة وزيادة رأس المال.

وقد انعكست هذه الجهود في نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة، شملت تطوير خطوط إنتاج جديدة لدبس الرمان، والفواكه المجففة، ورق العنب المخلل، وأنواع متعددة من المربي، مما عزز تنوع المنتجات والقدرة التنافسية. كما تم خلق ١٠٥ فرص عمل جديدة، واستفادت ٧٠ سيدة مؤسسة للتعاونيات من زيادة المدخرات ورأس المال وسداد الديون.

وعلى مستوى المنظمات المحلية، تم دعم ٦ جمعيات أهلية لتأسيس وحدات دعم الأعمال (BDS) تقدم خدمات مالية وغير مالية متخصصة لرائدات الأعمال، مع اعتماد أدلة إجرائية تضمن استدامة هذه الخدمات ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للجمعيات.

وفي بيئة العمل الصناعية، استفادت ٢٤٠ عاملة في ١٢ مصنعًا بمحافظتي النيا وبني سويف من تدريبات حول قضايا النوع الاجتماعي، والسلامة المهنية، والرعاية الذاتية، تلاها تنفيذ ٥٠ زيارة ميدانية لتعزيز وعي الإدارات والعاملين بممارسات العمل العادلة. وتم تدريب ٢٥ خبيرًا محليًا لتقديم الدعم الفني للمصانع في تطبيق مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة^١ (WEPS)، بما يضمن استدامة هذه الجهود. وبالفعل، بدأت أربعة مصانع إجراءات الحصول على شهادة WEPS، وحصول مصنعين على ختم المساواة بين الجنسين في مصر (EGES) بدعم فني مباشر.

علي سبيل المثال، تم تنفيذ مشروع تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي في محافظتي بني سويف والفيوم بالشراكة مع شركاء التنمية الدوليين والمحليين.

انطلق المشروع من خلال تنفيذ تدخلات قائمة على النوع الاجتماعي في ٧ قرى ريفية، هدفت إلى تشخيص وتحليل الحواجز الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وأسهمت الحملات التوعوية التي استهدفت أكثر من ١٥,٠٠٠ فرد، بشكل مباشر وغير مباشر، في تهيئة بيئة أكثر دعمًا لرائدات الأعمال.

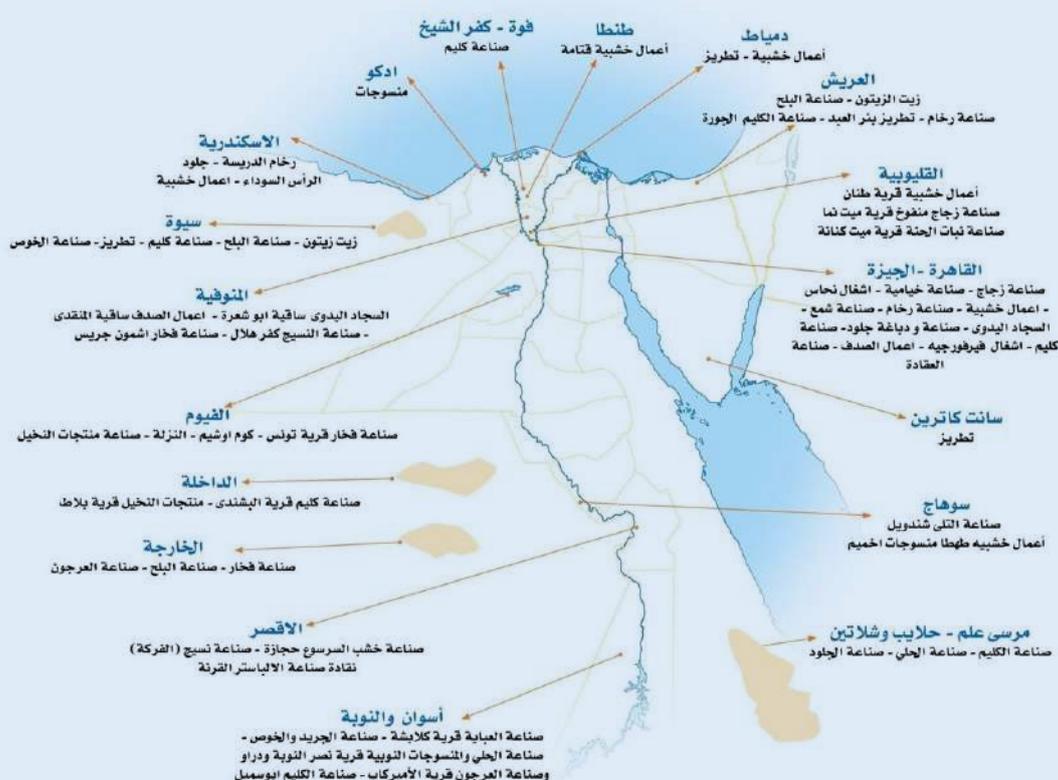
أفضت هذه الجهود إلى حصول ٢٥٠ سيدة من رائدات الأعمال على تدريب شامل في المهارات الريادية والإدارية، بالإضافة إلى مهارات فنية متخصصة في مجالات ذات قيمة مضافة مثل إنتاج العسل، وتجفيف الأغذية، والتسميد العضوي، وتصنيع الأعلاف، وتجهيز النباتات الطبية والعطرية. وأسفرت هذه الجهود عن تسجيل ثمانية مشروعات رسميًا، من أبرزها مشروع «الصخرة» الذي تمكن من إدراج منتجاته برمز تعريف (باركود) وعرضها في كبرى الأسواق التجارية.

وفي سياق دعم العمل التعاوني، تم تأسيس وتسجيل ثلاث تعاونيات إنتاجية نسائية هي: «من خيرها» لتصنيف الخضروات والفواكه بقرية ميمون، و «نجمة الزيتون» لتعبئة المحاصيل بقرية الزيتون، و «ثمرة» لتجفيف الخضروات والفاكهة بقرية كوم المحرص. وتم انتخاب مجالس إدارات لكل تعاونية، وتزويد الأعضاء بتدريبات متقدمة في الحوكمة والإدارة والتخطيط، إلى جانب إعداد نماذج أعمال وخطط إنتاج سنوية تتوافق

١ WEPS شهادة غير ملزمة يتم إصدارها من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقًا لمعايير محددة ويتم إعطائه لشركات القطاع الخاص التي تأخذ ضمن نطاق عملها الاستجابة للنوع الاجتماعي

الميزة التنافسية للمحافظات: خريطة التجمعات الصناعية والحرفية والخامات الزراعية والتعدينية

في إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة. ويُقصد بالتجمع الصناعي كيانًا اقتصاديًا يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاغتنام فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.



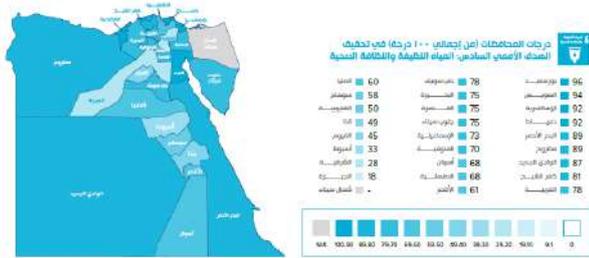
وتتمتع مصر بميزة تنافسية واضحة في تنوع مواردها الطبيعية والحاصلات الزراعية، ما يجعلها ركيزة أساسية لدعم سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز القدرة التصديرية. فعلى الصعيد الزراعي، تمتلك مصر ثروة من النباتات الطبية والعطرية، الفواكه المجففة، الخضروات المجففة، التمور، إلى جانب محاصيل نوعية ترتبط بمناطق إنتاج متخصصة مثل الياسمين في الغربية (شبرا بلولة)، المانجو في الإسماعيلية، الرمان ومركزاته في أسيوط، الفراولة في النوبارية، البصل المجفف والزيتون في سوهاج، والتمور في الوادي الجديد وسيوة. وعلى صعيد الخامات التعدينية، تزخر مصر بموارد استراتيجية تشمل الرمال السوداء، كربونات الكالسيوم، الفلسبار، الفوسفات، الرمال البيضاء، خام الحديد، الكاولين، والطفلة، وتتنوع أهم مناطقها في بني سويف، الفيوم، المنيا، أسوان، سانت كاترين، أبو زنيمة، وتوشكي وغيرها. ويتيح هذا التنوع الزراعي والتعديني فرصًا واعدة لتطوير صناعات تحويلية وتكاملية، بما يعزز القيمة المضافة ويحقق التوازن الإقليمي في التنمية، فضلًا عن جذب استثمارات محلية وأجنبية قادرة على استغلال هذه الموارد بشكل مستدام.

منتجات الحاصلات الزراعية	
بني سويف، الفيوم، المنيا، الغربية - شبرا بلولة الياسمين	النباتات الطبية والعطرية
الإسماعيلية - المانجو أسيوط - الرمان ومركزاته النوبارية - الفراولة	الفواكه المجففة
سوهاج - البصل المجفف والزيت الوادي الجديد - سيوة - توشكي	الخضروات المجففة التمور
خامات تعدينية	
أسوان (منجم بهجت)	خام الحديد
سانت كاترين - أبو زنيمة	الكاولين
أسوان	الطفلة
أسوان - العلاقي والمنيا	الرخام والجرانيت
أبو طرطور	الفوسفات
شمال سيناء - خليج السويس - الوادي الجديد	الرمال البيضاء
البردويل	الرمال السوداء
المنيا	كربونات الكالسيوم

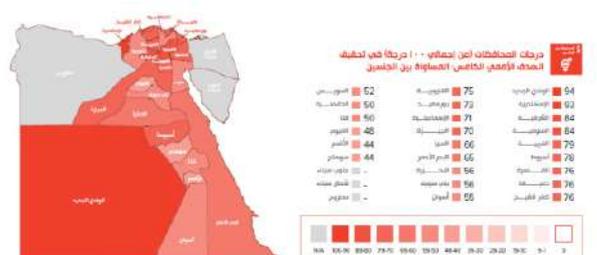
المصدر: وزارة الصناعة



١٠. الملحق



أداء المحافظات وفقاً لكل هدف أممي



وضع أهداف التنمية
المستدامة في كل محافظة



١١. قائمة المراجع

١. البنك الدولي. (٢٠٢٥). تمكين صعيد مصر: دعم رواد الأعمال وخلق فرص عمل.
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2025/02/27/empowering-up-per-egypt-supporting-entrepreneurs-and-creating-jobs>
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٥). نحو تعميم التنمية المستدامة: تقرير موجز حول أداء المحافظات في أهداف التنمية المستدامة – مصر – ٢٠٢٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-03/undp-arabic_localization_summary_report_oecd_9-3-2025_final.pdf
٣. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (د.ت). التقرير الثالث لمؤشر تنافسية المحافظات المصرية..
٤. معهد التخطيط القومي، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢١). دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات.
<https://www.undp.org/ar/egypt/tqyr-altmyt-albshryt-fy-msr-2021>
٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (٢٠٢٥). مدارس التكنولوجيا التطبيقية.
https://storageaccount4upload.blob.core.windows.net/uploadfiles/2024-2025/ATS_6-7-2024.pdf
٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٢). قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.
٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). التقارير الطوعية المحلية.
<https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=114>
٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (د.ت). تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
<https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=107>